# آليات الإدارة المحلية وتعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠م

# Mechanisms of Local Administration and Enhancing the Economic Empowerment of Rural Women in Light of Egypt Vision 2030

**دكتورة/ سناء محمد زهران عمر**
أستاذ مساعد بقسم التخطيط الاجتماعي
كلية الخدمة الاجتماعية – جامعة أسيوط
Email: sanaa@aun.edu.eg

٢٠٢٦

# آليات الإدارة المحلية وتعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠م

**DOI:** 10.21608/baat.2026.484565.1285

| تاريخ استلام البحث | تاريخ قبول البحث | تاريخ نشر البحث |
|---|---|---|
| ٢٠٢٦/٤/١٦ | ٢٠٢٦/٤/٢٩ | ٢٠٢٦/٧/١ |

**ملخص البحث:**

تسعى هذه الدراسة إلى تحديد آليات الإدارة المحلية في تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية في ضوء توجهات رؤية مصر ٢٠٣٠، انطلاقًا من أهمية التمكين كمدخل رئيس لتحقيق التنمية المحلية المستدامة وتحسين جودة الحياة للأسر الريفية. وهدفت الدراسة إلى تحديد هذه الآليات، وتقييم واقع تطبيقها، والكشف عن أبرز التحديات التي تعوق فاعليتها، وصولًا إلى صياغة إطار تنفيذي مقترح لتمكين المرأة الريفية في مصر في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠م.

اعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعي لعينة من النساء الريفيات المستفيدات من برامج التمكين الاقتصادى، إلى جانب عدد من القيادات المحلية بمحافظة أسيوط، باستخدام استبيان ومقابلات شبه مقننة كأدوات رئيسة لجمع البيانات.

وقد أسفرت النتائج عن وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق آليات الإدارة المحلية ومستوى التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية، حيث أسهمت البرامج التدريبية في تنمية القدرات والمهارات الإنتاجية، كما تبين أن تعزيز مشاركة المرأة في عمليات اتخاذ القرار المحلي يسهم في تنمية الثقة بالنفس والاستقلال الاقتصادي.

وتؤكد الدراسة ضرورة تطوير آليات عمل الإدارة المحلية، وتكثيف برامج التدريب والدعم المالي، وتوسيع نطاق الشراكات المؤسسية، بما يعزز استدامة التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية ويسهم في تحقيق أهداف التنمية الشاملة.

**الكلمات المفتاحية:** آليات الإدارة المحلية، التمكين الاقتصادي، المرأة الريفية، رؤية مصر ٢٠٣٠م.

**Abstract:**
This study aims to identify the mechanisms of local administration in promoting the economic empowerment of rural women in light of the orientations of Egypt Vision 2030, based on the importance of empowerment as a key approach to achieving sustainable local development and improving the quality of life for rural households. The study seeks to define these mechanisms, assess the reality of their implementation, and identify the main challenges hindering their effectiveness, ultimately leading to the formulation of a proposed implementation framework for empowering rural women in Egypt in alignment with Egypt Vision 2030.

The study adopted the social survey method, targeting a sample of rural women benefiting from economic empowerment programs, in addition to a number of local leaders in Asyut Governorate. Data were collected using a questionnaire and semi-structured interviews as the main research tools.

The findings revealed a statistically significant positive relationship between the application of local administration mechanisms and the level of economic empowerment among rural women. Training programs contributed to enhancing productive capacities and skills. Moreover, increasing women's participation in local decision-making processes was found to strengthen self-confidence and economic independence.

The study emphasizes the need to develop local administration mechanisms, intensify training programs and financial support, and expand institutional partnerships. Such measures would enhance the sustainability of rural women's economic empowerment and contribute to achieving comprehensive development goals.

**Keywords**: Mechanisms of local administration, Economic Empowerment, Rural Women, Egypt Vision 2030.

## أولاً: مدخل لمشكلة الدراسة:

تُعدّ قضايا الحكم المحلي وتمكين المرأة من المحاور الأساسية في أجندة التنمية المستدامة العالمية والإقليمية، حيث يتزايد الاعتراف بأن اللامركزية وإشراك المجتمعات المحلية يمثلان ركيزتان لتحقيق التنمية الشاملة والعادلة. وفي هذا السياق، تظهر أهمية دور الإدارة المحلية كمحور رئيسى للمشاركة المجتمعية وصياغة السياسات التي تستجيب للاحتياجات الفعلية للمواطنين، خاصة الفئات الأكثر تهميشاً مثل المرأة الريفية.

تلعب المرأة الريفية دوراً حاسماً في التنمية المستدامة من خلال مساهمتها المتنوعة في الزراعة وإدارة الموارد الطبيعية، والاقتصاد المحلي في العديد من البلدان النامية، وتشكل المرأة نسبة كبيرة من القوى العاملة الزراعية، ويعتمد الاقتصاد الريفي بشكل كبير على جهودهن في زراعة المحاصيل، وتربية الماشية، وإنتاج الغذاء. هذا الدور يعزز الأمن الغذائي والاستدامة البيئية. كما تلعب المرأة دوراً مهماً في الحفاظ على التنوع البيولوجي واستخدام الموارد بطرق مستدامة، ومن خلال تطبيق ممارسات زراعية مستدامة مثل الزراعة العضوية وإدارة المياه، من أجل حماية البيئة والحفاظ على الموارد للأجيال القادمة (عطية وآخرون، ٢٠٢٠، ص ١٢).

وتشير بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في مصر إلى أن معدل البطالة بين الإناث بلغ نحو ١٨٪ في عام ٢٠٢٤، في حين بلغ المعدل العام للبطالة في نفس العام نحو ٦.٦٪، مما يعكس استمرار وجود فجوة كبيرة في مشاركة المرأة في سوق العمل مقارنة بالذكور، على الرغم من الانخفاضات المسجلة في بعض الفئات العمرية (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٢٥). ويظهر هذا التفاوت أن حصول المرأة على فرص عمل مستدامة لا يزال يمثل تحدياً تنموياً، خاصة في المناطق الريفية حيث تزداد معدلات البطالة النسائية بشكل ملحوظ.

ويوضح البنك المركزي المصري أن عدد النساء اللاتي يمتلكن حسابات مالية في البنوك قد ارتفع من نحو ٥.٩ مليون سيدة عام ٢٠١٦ إلى حوالي ٢٠.٣ مليون سيدة عام ٢٠٢٣، وهو ما يعد مؤشراً إيجابياً على اتساع نطاق الشمول المالي، غير أن هذا التوسع لا يضمن وحده تمكيناً اقتصادياً متوازناً للمرأة، خصوصاً في الريف حيث لا يزال الدخل والاستقلال المالي أقل من المتوقع (البنك المركزي المصري، ٢٠٢٣).

وقد أفاد جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر بأن المرأة تمثل نحو ٤٥٪ من إجمالي المستفيدين من تمويلات الجهاز بإجمالي تمويل بلغ نحو ١٥.٤ مليار جنيه مصري، وهذا يدل على زيادة في فرص التمويل المقدمة للنساء، لكن توزيع هذه التمويلات عبر المحافظات والمناطق الريفية لا يزال غير متكافئ، ما يثير تساؤلات حول مدى قدرة هذه البرامج على الوصول إلى النساء الأكثر احتياجاً في المناطق الريفية (جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، ٢٠٢٣).

وتؤكد منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة أن الأسر الريفية التي تعولها نساء في البلدان النامية تخسر ما يقرب من ٣٧ مليار دولار سنوياً نتيجة التأثر بالعوامل المناخية مقارنة بالأسر التي يعولها رجال،

مما يعكس هشاشة الأوضاع الاقتصادية للمرأة الريفية والتحديات المتعددة التي تواجهها في تعزيز قدرتها على الإنتاج والدخل دون دعم مؤسسي فعال.(FAO, 2023, p16)

ويمثل تمكين المرأة عملية تحويلية تهدف إلى إعادة تشكيل العلاقات الاجتماعية والقوة القائمة على النوع الاجتماعي، حيث يسعى إلى تطوير قدراتهن الكاملة والمشاركة الفعالة في جميع جوانب الحياة العامة والخاصة. ويتطلب هذا التحول توفير بيئة داعمة تتيح للمرأة الوصول إلى الموارد والفرص المتساوية، وتحد من التمييز على أساس النوع الاجتماعي في جميع المجالات، بما في ذلك الاقتصاد والسياسة والقانون والثقافة. وبالتالي، فإن تمكين المرأة ليس مجرد هدف في حد ذاته، بل هو شرط أساسي لتحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية (حامد، ٢٠٢٠، ص ٨).

وبذلك يمثل تمكين المرأة في مختلف أبعاده الاقتصادية والاجتماعية والسياسية حجر الزاوية في بناء مجتمعات أكثر عدالة واستدامة، ويشكل تمكين المرأة الريفية بصفة خاصة عنصراً حيوياً في تحقيق التنمية المستدامة، نظراً لدورها المحوري في المجتمعات الريفية.

وتعد سياسة التمكين الاقتصادي للمرأة طريقاً للقضاء على الفقر، حيث أن للفقر أنواعاً مثل فقر الدخل وفقر القدرات وفقر الفرص، ويعد فقر القدرات هو الأكثر تخصصاً وتعرضاً للمرأة، ويرجع ذلك لأسباب عديدة منها عدم كفاية التعليم، وضعف الحالة الصحية، وقصور التدريب، وهذا يؤدي إلى تهميش وضع المرأة ويجعلها تدور في حلقات مفرغة من الفقر وتهميشها خارج المسار الرئيسي للتنمية (نصار، ٢٠٠٦، ص ٥٤).

ويُعد التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية أحد المرتكزات الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة، لما للمرأة من دور محوري في دعم الاقتصاد الأسري، والمشاركة في الأنشطة الزراعية والإنتاجية، والحفاظ على الاستقرار الاجتماعي داخل المجتمعات الريفية. وعلى الرغم من هذا الدور الحيوي، لا تزال المرأة الريفية في مصر تعاني من فجوات واضحة في فرص التمكين الاقتصادي، تتجلى في محدودية الوصول إلى الموارد الاقتصادية، وضعف فرص العمل اللائق، وصعوبة الحصول على التمويل، فضلًا عن انخفاض مستوى المشاركة في اتخاذ القرار الاقتصادي على المستوى المحلي (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بدون تاريخ).

وفي إطار سعي الدولة المصرية لتحقيق التنمية الشاملة، أطلقت رؤية مصر ٢٠٣٠م باعتبارها الإطار الاستراتيجي الحاكم لسياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والتي أكدت على أهمية تحقيق العدالة الاجتماعية، وتمكين الفئات الأكثر احتياجًا، وعلى رأسها المرأة، وخاصة المرأة الريفية، باعتبارها عنصرًا رئيسيًا في تحقيق التنمية المتوازنة بين الريف والحضر (جمهورية مصر العربية، ٢٠١٦).

كما جاءت الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠م لتؤكد على التمكين الاقتصادي كأحد محاورها الأربعة الرئيسية، حيث استهدفت زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل، ودعم المشروعات الصغيرة

والمتوسطة، وتحسين فرص الحصول على التمويل، وتعزيز مشاركة المرأة في مواقع صنع القرار. (المجلس القومي للمرأة، ٢٠١٧).

تشير بيانات مديرية التضامن الاجتماعي بمحافظة أسيوط إلى تنفيذ (٧٧٤) مشروعًا تنمويًا خلال عام ٢٠٢٤، استهدفت تمكين المرأة الريفية اقتصاديًا واجتماعيًا، حيث بلغ عدد المستفيدات (٧٨٢) سيدة في نحو (٣٩) قرية على مستوى المحافظة. وتنوعت هذه المشروعات بين أنشطة تجارية وخدمية وإنتاج حيواني، بإجمالي تكلفة قدرها حوالي (٦.٦١٧) مليون جنيه مصري. كما تضمنت هذه الجهود تنفيذ برامج تدريبية، إلى جانب تقديم قروض نقدية للنساء في إطار مبادرات التمكين الاقتصادي، ومن بينها برنامج "هي تستطيع".

وقد تم تنفيذ (١١٨) مشروعًا للأسر المنتجة بمحافظة أسيوط، بتمويل يقدر بنحو (٢.٥) مليون جنيه، بالإضافة إلى تقديم برامج تدريب وتأهيل للمرأة الريفية في مجالات متنوعة تسهم في تعزيز فرصها الاقتصادية. https://www.cairo24.com

ورغم هذا الإطار التشريعي والاستراتيجي الداعم، تشير العديد من التقارير إلى وجود فجوة بين الأهداف المعلنة والسياسات المنفذة على أرض الواقع، خاصة في المناطق الريفية، حيث يظل دور الإدارة المحلية في دعم التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية محدودًا أو غير مفعّل بالشكل الكافي. ويُعزى ذلك إلى ضعف التخطيط المحلي القائم على منظور النوع الاجتماعي، وقلة البرامج الموجهة خصيصًا للمرأة الريفية، بالإضافة إلى محدودية التنسيق بين الإدارة المحلية والجهات المعنية بتنفيذ برامج التمكين الاقتصادي (الهيئة العامة للاستعلامات، بدون تاريخ).

وتبرز أهمية الإدارة المحلية باعتبارها الحلقة الأقرب للمجتمع المحلي، والقادرة على تحديد احتياجات المرأة الريفية، وتوظيف الموارد المتاحة، وتصميم برامج تنموية تتلاءم مع الخصوصية الاقتصادية والاجتماعية للريف المصري. إلا أن ضعف القدرات المؤسسية، وقلة الكوادر المدربة، وعدم وضوح الآليات التنفيذية، تحد من فاعلية هذه الإدارة في القيام بدورها المنشود (بوابة الأهرام، ٢٠٢٣).

## ثانياً: الدراسات السابقة

في ضوء الاهتمام المتزايد بقضية التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية، تناولت العديد من الدراسات السابقة هذا الموضوع من زوايا متعددة، حيث ركزت على دور السياسات المحلية، وآليات الحوكمة، والبرامج التنموية في دعم مشاركة المرأة في الأنشطة الاقتصادية. كما سعت بعض الدراسات إلى تحليل التحديات التي تواجه المرأة الريفية، في حين اهتمت دراسات أخرى بتقييم فاعلية المبادرات الحكومية في هذا المجال، خاصة في إطار رؤية مصر ٢٠٣٠.

وفيما يلي عرض لأبرز هذه الدراسات، وتحليل لأهم نتائجها، بما يسهم في بناء الإطار المعرفي للدراسة الحالية.

**دراسة سلام (٢٠٠٩)** هدفت الدراسة إلى استكشاف العوامل التي تعزز أو تعيق مشاركة النساء الريفيات في المجالس المحلية المنتخبة. اتبعت الدراسة منهجًا تحليليًا من خلال مراجعة الأدبيات، وتحليل تجارب نساء خضن الانتخابات في قرى مختلفة، مع التركيز على التدريب والدعم السياسي والاجتماعي. كشفت النتائج أن ضعف التأهيل السياسي، وتدني الوعي المجتمعي بدور المرأة في الحكم المحلي، وغياب التشريعات الداعمة كانت من أهم معوقات التمكين. وأوصت الباحثة بتكثيف برامج إعداد المرشحات، وتعديل البيئة القانونية لتشجيع المشاركة النسائية، وتعزيز دور الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع في دعم المرأة الريفية سياسيًا.

**دراسة عبد الخالق، وآخرون (٢٠١٠)** تناولت الدراسة مدى كفاءة أداء أعضاء المجالس المحلية لمهامهم القانونية والتنموية في القرى. شملت الدراسة ١٠٠ عضو منتخب في خمس وحدات محلية بمركز منيا القمح، واعتمدت على منهج وصفي باستخدام استبيانات ومقابلات شخصية. أظهرت النتائج أن نسبة كبيرة من الأعضاء يمارسون أدوارهم بفعالية نسبية، إلا أنهم يواجهون تحديات كبيرة، أبرزها ضعف التمويل، ونقص التدريب الفني والإداري، وضعف التنسيق بين الجهات التنفيذية. أوصت الدراسة بضرورة توفير الدعم الفني والمالي للمجالس، وتنظيم دورات تدريبية لأعضائها، وتعزيز التواصل بين المجالس والأجهزة الحكومية لضمان تفعيل دورها في تحقيق التنمية المستدامة.

**دراسة حسين (٢٠١٣)** تتحدد مشكلة الدراسة في التعرف على دور التربية المدنية في تمكين المرأة الريفية في المجتمع المصري، ووضع رؤية مستقبلية لتفعيل هذا الدور في ظل التغيرات المجتمعية المعاصرة بعد ثورة يناير ٢٠١١م، و اعتمدت الدراسة على "المنهج الوصفي"، وأوصت الدراسة بمساهمة جادة من وسائل الإعلام في تدعيم تمكين المرأة الريفية من خلال برامج ومسلسلات هادفة ومواقع إنترنت وكتب ومجلات تشجع على المشاركة الإيجابية وتكوين الشخصية الواعية. وضرورة تفعيل دور دور العبادة في تنمية الوعي لدى المرأة الريفية، وعرض المعارف والقيم الأساسية بصورة واقعية بدلاً من أسلوب الوعظ التقليدي. واقترحت تفعيل دور الأحزاب السياسية لتمكين المرأة الريفية من خلال برامج لبناء القدرات، مع التركيز على التعليم ومحو الأمية والبرامج الصحية الوقائية.

**دراسة لبن (٢٠١٦)** استهدفت الدراسة التعرف على مستويات تمكين المرأة الريفية على كل من المستوى الأسري، مستوى المجتمع المحلي، المستوى الوطني، والمستوى الكلي للمحاور التعليمية، والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والصحية، وأجريت الدراسة اعتمادا على منهج المسح الاجتماعي على عينة عشوائية مكونة من ١٥٠ مبحوثة من ربات الأسر الريفية بقريتي كوم الأشراف مركز الزقازيق، وقرية كفر محسن مركز الإبراهيمية. باستخدام استمارة استبيان بالمقابلة الشخصية مع ربات الأسر، وتوصلت الدراسة لعدة نتائج أهمها: أن هناك تسعة متغيرات مستقلة أسهمت مجتمعة إسهاما معنويا في تفسير التباين الكلي لتمكين المرأة الريفية على المستوى الكلي، ويمكن تحديد نسبة الإسهام النسبي لكل متغير من المتغيرات التسعة على الترتيب من

الأكبر للأصغر كما يلي: عدد سنوات تعليم المبحوثة، المشاركة الاجتماعية غير الرسمية، ثقة المرأة في نفسها، الدخل الشهري للأسرة، المشاركة في اتخاذ القرارات الأسرية، سن الزواج للزوج، عدد سنوات تعليم الزوج، تأييد المرأة استخدام العنف من قبل الزوج، حجم الأسرة، وكانت تأثيرات هذه المتغيرات إيجابية فيما عدا متغيرات: سن الزواج للزوج، عدد سنوات تعليم المبحوثة، حجم الأسرة، تأييد المرأة استخدام العنف من قبل الزوج، كان تأثيرهم سلبي.

**دراسة جدعون (٢٠١٧)** بالرغم من تعرض المرأة الريفية إلى ظلم مجتمعي متعنت طوال تاريخها ساعد في هذا الظلم اعتبارات اجتماعية وعادات وتقاليد سائدة، إلا أنها أدّت ومازالت تؤدى دورها في تحمّل المسئوليات الجسام بشجاعة وصبر منقطع النظير، ولذا يجب أن تتجه خطط التنمية نحو العمل على رفع مستوى المرأة في الريف لتنمية قدراتها وإمكاناتها كي تستطيع أن تقوم بمسئوليتها بالنسبة لأسرتها وعملها ومجتمعها الريفي بشكل عام ، فإدماج المرأة في جهود التنمية الريفية وتعزيز فرص نجاحها في أداء أدوارها سيكون حتما مضاعفا لقوة المجتمع واستخداما أكفأ لقواه البشرية، واستكمالا لشمول التنمية وتوازن اهتمامها، وهذا ما يضمن استمرار عوائد التنمية المتواصلة والمستدامة للمجتمع كله.

**دراسة خضر (٢٠١٨)** استهدف البحث زيادة التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية وذلك بتملكها وإدارتها والعمل بالمشروعات متناهية الصغر ويتم ذلك من خلال رفع كفاءة التمويل لتلك المشروعات. واعتمد البحث في تحليل البيانات وعرض ما توصل إليه من نتائج على الأسلوبين الوصفي والكمي وعلى بيانات ثانوية منشورة من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، وأخرى غير منشورة من مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بالصندوق الاجتماعي للتنمية وصندوق التنمية المحلية. ولقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من أهمها: أن عدد الإناث غير المشتغلات (المتعطلات) أكثر تركيزا في حالتي التعليم المتوسط والجامعي وفوق الجامعي حيث بلغت نسبة البطالة بهم حوالي ٩٦,٨% وذلك من جملة الإناث المتعطلات في الريف المصري، كما تبين أن عدد الإناث غير المشتغلات في الريف المصري يختلف من فئة عمرية إلى أخرى إلا إنها أكثر تركيزا في الفئات العمرية ما بين سن ١٥ –٣٩ سنة حيث تمثل حوالي ٩٦% من إجمالي الإناث المتعطلات في الريف المصري.

**دراسة رصاص (٢٠١٩)** يهدف البحث إلي دراسة العلاقة بين وعي المرأة الريفية بالكفاءة الإدارية والإنتاجية وعلاقته بتمكينها اقتصاديا في ضوء ممارسات التنمية المستدامة، واتبع البحث المنهج الوصفي التحليلي وتمثلت أدوات البحث فى استمارة استبيان تم تطبيقها علي (٢٠٠) امرأة ريفية بمحافظة المنوفية ومن أهم نتائج البحث توجد علاقة بين وعي المرأة الريفية بالكفاءة الإدارية بأبعادها والكفاءة الإنتاجية بأبعادها والتمكين الاقتصادي بأبعاده، وكان من أهم توصيات الدراسة: توفير التمويل الكافي للمشروعات الصغيرة والإنتاجية وإعطاء القروض وتسهيل إجراءاتها بالنسبة للمرأة وعقد دورات تدريبية وورش عمل للمرأة الريفية عن إعداد دراسات جدوي اقتصادية

للمشروعات الإنتاجية الصغيرة وتنفيذ وإدارة هذه المشروعات وتدريبها على أساليب وطرق التسويق وعمل استفتاءات واستبيانات ميدانية عن أهم المشكلات التي تواجهها المرأة الريفية ويعيقها عن أداء دورها التنموي والعمل على إيجاد مقترحات وحلول لهذه المشكلات وعرضها علي الجهات الداعمة للمرأة.

**دراسة كامل (٢٠١٩)** هدف البحث إلى توضيح أهمية المشروعات الصغيرة وفائدتها في التمكين الاقتصادي للمرأة، وتحديد واقع وطبيعة المشروعات الصغيرة الهادفة إلى التمكين الاقتصادي للمرأة والمقدمة من المجلس القومي للمرأة، وذلك على عينة بلغ عددها (١٥) امرأة تم تقديم قروض ميسرة لهن وتشجيعهن على إقامة مشروعات صغيرة، واعتمد البحث على المنهج الأنثروبولوجي واستخدم دليل العمل الميداني. وكانت أهم نتائج البحث هي أن المجلس القومي للمرأة يقوم بدور تنموي جاد من أجل تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة، وقد قام بعملية التدريب، والتأهيل وأسند إليهن أدوارا جديدة استطعن من خلالها القيام بإدارة وتشغيل مشروعات صغيرة حققت لهن زيادة في دخلهن وثقتهن بأنفسهن، وفي ضوء هذه النتائج أوصت الباحثة بالاهتمام ببرامج التدريب المقدمة للمرأة في القطاع الحكومي، والقطاع الخاص، وتنمية كوادر من الإناث لتفعيل ودعم المشروعات الصغيرة.

**دراسة الغنام وأخرون (٢٠٢٠)** هدف هذا البحث إلى التعرف على دور المجلس القومي للمرأة في تمكين المرأة اقتصادياً، من خلال إلقاء الضوء على نموذج من المشروعات التي يقوم بها المجلس في مجال التمكين الاقتصادي للمرأة وهو مشروع المرأة المعيلة. واعتمدت الباحثة في جمع البيانات الخاصة بالبحث من خلال إجراء مقابلات متعمقة مع (١٢) حالة من المستفيدات من مشروع المرأة المعيلة في محافظة البحيرة. وقد أسفر البحث عن النتائج التالية منها أن الدافع من مشاركة حالات الدراسة في مشروع المرأة المعيلة، كان نابعاً من إحساسهن بمسئوليتهن تجاه أسرهن، ورغبتهن في تحسين أوضاعهن المعيشية. وأن المشروعات التي قامت بها حالات الدراسة تعد مصدر الدخل الوحيد بالنسبة للغالبية العظمي منهن. وأن مشروع المرأة المعيلة قد حقق التمكين الاقتصادي لحالات الدراسة من خلال تحقيق دخل مستقل والمشاركة في ميزانية الأسرة.

**دراسة خليفه (٢٠٢٠)** استهدف البحث تحديد مستوى التمكين الاجتماعي والاقتصادي لدى المبحوثات بمحافظتي الدراسة، والتعرف على معوقات التمكين، وعلاقة المتغيرات المستقلة المدروسة بالتمكين الاجتماعي والاقتصادي للمبحوثات، وقد أجري البحث على عينة بلغ عددها ١٥٠ مبحوثة ممن لديها مشروع صغير أو متناهي الصغر بأربع قرى من محافظتي البحيرة وبني سويف، وجمعت البيانات بواسطة استمارة استبيان، وجاءت أهم النتائج بالنحو التالي: أعلى نسبة من المبحوثات لديهن مشروع زراعي أو تجاري بمحافظتي الدراسة، وعمر مشروعهن سبع سنوات فأكثر. وأن أهم معوقات التمكين الاجتماعي والاقتصادي للمبحوثات المشكلات التسويقية والإدارية الخاصة بالمشروع، والأمية وانخفاض المستوى التعليمي والمهاري، القيم والعادات التي تشجع

على تبعية المرأة للرجل. يتأثر التمكين الاجتماعي للمبحوثات بمحافظة البحيرة بمتغير واحد هو سن المبحوثات، بينما يتأثر التمكين الاقتصادي لهن بمتغيرات الانفتاح الحضاري، الحالة التعليمية، الدخل المتحقق من المشروع.

**دراسة عبد العظيم (٢٠٢٠)** يهدف هذا البحث إلى التعرف على مدى فاعليه المشروعات الصغيرة في تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية وأثر ذلك على الحياة الاجتماعية والأسرية لها. ولتحقيق الهدف من البحث تم استخدام دليل دراسة الحالة والمقابلة مع الحالات التي تم اختيارها من المستفيدات من جهاز تنميه المشرعات في محافظه بنى سويف ولهن مشروعات خاصه بهن. توصلت الدراسة إلى بعض النتائج المتعلقة بالتمكين الاقتصادي للمرأة الريفية من خلال امتلاكها للمشروعات الصغيرة وأثر ذلك على حياتها الأسرية والاجتماعية.

**دراسة سليم وأخرون (٢٠٢١)** يهدف هذا البحث إلى تصميم برنامج تدريبي مقترح يساعد على التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية في صناعة الملابس من حيث التحصيل المعرفي، والأداء المهارى، آراء المتدربات نحو البرنامج التدريبي المقترح، وقد تم إعداد الأدوات والتأكد من صدقها وثباتها وهي: الاختبارات المعرفية والمهارية، بطاقة ملاحظة، مقياس تقدير، مقياس اتجاه المتدربات نحو البرنامج التدريبي، وقد أجريت الدراسة على عينة عددها (٤٠) من السيدات الريفيات، وجاءت نتائج البحث تؤكد قبول فروض البحث والتي تنص على فاعلية البرنامج المقترح ووجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط درجات المتدربات في الاختبار المعرفي والمهارى قبل وبعد تطبيق البرنامج التدريبي لصالح التطبيق البعدي، اتجاهات المتدربات إيجابية نحو طريقة التدريب بالبرنامج المقترح.

**دراسة مصطفى آخرون (٢٠٢٢)** تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على دور التمكين الاقتصادي بالنسبة للمرأة المصرية وقد تم جمع هذه البيانات من عدة مصادر وجهات مختلفة معتمدة مصرية وغير مصرية عربية وأجنبية في عدة سنوات على حسب ما تقتضيه الدراسة ومنها على سبيل المثال لا الحصر: (الهيئة العامة للرقابة والمجلة العلمية للاقتصاد والتجارة جامعة عين شمس وبيانات البنك الدولي، للصين وغيرها) وقد اعتمدت الباحثة في هذا البحث على المنهج الاستقرائي للظواهر المصاحبة لبدء الدولة في هذا المشروع الحيوي ثم المنهج المقارن لتجارب الدول الأخرى لمعرفة نقاط الضعف والقوة ثم المقارنة بينها. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة أحد أهم العناصر الاستراتيجية في عملية التنمية والتطور الاقتصادي في معظم دول العالم فهي تقوم بدور فعال في دعم وعودة مناخ المنافسة والذي يعتبر أساس الحاجة للسلع الضرورية في مناطق الدولة المختلفة مما يحقق التوازن الإقليمي في التنمية.

**دراسة عبد الله (٢٠٢٢)** هدفت الدراسة الى تحقيق هدف عام مؤداه: برنامج مهني لطريقة تنظيم المجتمع لبناء القدرات المهارية والمعرفية لتمكين المرأة الريفية للاستفادة من الحماية الاجتماعية ويتحقق هذا الهدف من خلال مجموعة من الأهداف الفرعية هي: بناء القدرات المهارية والقدرات المعرفية للرائدات الريفيات لتمكين المرأة الريفية للاستفادة من الحماية الاجتماعية، وتنتمي هذه الدراسة الى دراسات قياس عائد التدخل المهني واعتمدت

الدراسة على منهج شبه التجريبي والذي يستخدم القياس القبلي والقياس البعدي باستخدام مجموعة واحدة كتجريبية وضابطة في نفس الوقت وتعتمد الدراسة على أدوات جمع البيانات (استمارة تقدير الموقف –استمارة القياس للرائدات الريفيات –استمارة استبيان مطبقة على عينة من المرأة الريفية).

**دراسة الرمادى (٢٠٢٤)** استهدفت الدراسة رصد واقع الشمول المالي بالجمعيات الأهلية وتحديد مستوى تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية وتحديد العلاقة بين الشمول المالي وتحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية وتحديد الصعوبات التي تواجه إسهامات الشمول المالي في تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية, واعتمدت الدراسة على استخدام منهج المسح الاجتماعي الشامل للنساء الريفيات المستفيدات من برامج المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر بالجمعيات الأهلية بمحافظة الفيوم وذلك نظراً لتوافر خدمات الشمول المالي والمصرفي وميكنة الإجراءات الإدارية ورقمنة الخدمات بتلك الجمعيات واهتمامها بتحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية في مجال المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، وبلغ عددهن (١١٨) مفردة.

**دراسة رمضان (٢٠٢٥)** سعت الدراسة إلى التعرف على العوامل التي تسهم في تمكين المرأة الريفية بمركز السنبلاوين بمحافظة الدقهلية، ومدى استفادتها من المبادرات التنموية. استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، معتمدة على أدوات كالمقابلات المعمقة والاستبيانات الموزعة على عينة مكونة من ٣٠ امرأة ريفية من خلفيات عمرية واجتماعية متباينة. أظهرت النتائج أن محدودية الفرص الاقتصادية والتعليمية، إلى جانب ضعف التمكين المؤسسي، يمثلان أبرز العوائق أمام مشاركة المرأة الفعالة في التنمية. وأوصت الدراسة بضرورة توسيع برامج التدريب والدعم الاقتصادي، وتحسين البنية القانونية والمؤسسية الداعمة للمرأة، مع التركيز على إشراك منظمات المجتمع المدني في تصميم وتطبيق المبادرات المحلية.

**دراسة ربيع ومحمد منصر (٢٠٢٥)** تسعي الدراسة الحالية إلي تفعيل دور المنظمات الأهلية في تحقيق التمكين المالي للمرأة في ضوء استراتيجية مصر ٢٠٣٠ من خلال تحقيق الأهداف الفرعية: تحديد البرامج المقدمة من الجمعيات الأهلية لتحقيق التمكين المالي للمرأة، تحديد آليات عمل الجمعيات الأهلية لتحقيق التمكين المالي للمرأة، تحديد المعوقات التي تواجه الجمعيات الأهلية في تحقيق التمكين المالي للمرأة، تحديد أهم المقترحات التي تزيد من فاعلية دور الجمعيات الأهلية في تحقيق التمكين المالي للمرأة والتوصل لرؤية مستقبلية لطريقة تنظيم المجتمع لتفعيل دور الجمعيات الأهلية في تحقيق التمكين المالي للمرأة في ضوء استراتيجية مصر ٢٠٣٠م ، وكان من أهم نتائجها ضرورة اهتمام المسئولين عن الجمعيات الأهلية بالمشروعات التي تساعد علي تمكين المرأة مالياً، الاهتمام بإنشاء إدارة متخصصة للتخطيط لمشروعات تمكين المرأة مالياً، الاستفادة من الخبراء في تطوير برامج التنمية المستدامة ومنها استراتيجية تمكين المرأة. تحفيز العاملين بالجمعيات الأهلية لتشجيعهم علي طرح أفكار جديدة تفيد المستفيدات في تحقيق التمكين المالي للمرأة.

**دراسة عبد المنصف (٢٠٢٥)** تسعى الدراسة إلى تحقيق هدف رئيسي وهو فعالية برامج الجمعيات الأهلية في تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة المعيلة في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠ وينبثق من الهدف العام مجموعة أهداف فرعية وهي تحديد مستوى الخدمات المعرفية والخدمات المهارية التي تقدمها الجمعية لتحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة المعيلة، تحديد مدى قياس الجمعية لرضا المستفيدين من برامج الجمعية في تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة المعيلة وتحديد المعوقات التي تواجهها المرأة المعيلة في الحصول على خدمات الجمعية بالإضافة إلى التعرف على مقترحات تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة المعيلة من خلال برامج الجمعية الأهلية والتوصل إلى تصور مقترح من منظور طريقة تنظيم المجتمع لتفعيل دور الجمعيات الأهلية في تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة المعيلة. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة نتائج منها صحة الفرض الرئيس للدراسة الخاص بمستوى فعالية برامج الجمعيات الأهلية في تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة المعيلة وجاءت متوسطة بنسبة ٦٧,٦٪ كما توصلت الدراسة إلى صحة الفروض الفرعية بالإضافة إلى نتائج دليل المقابلة للعاملين بالجمعية حيث تم الإشارة إلى أن أهم المعوقات التي تعوق الجمعيات الأهلية في تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة هو نقص التمويل المخصص للجمعية لإقامة المشروعات والبرامج لتحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة وتوصلت الدراسة إلى العديد من المقترحات منها توفير التمويل المخصص لجمعية لإقامة المشروعات وضرورة تعزيز التواصل بين الجمعية والمرأة المعيلة وتسهيل إجراءات الحصول على القروض لتحسين معيشة المرأة المعيلة.

**تعقيب على الدراسات السابقة**

١. أكدت دراسات (خضر ٢٠١٨، رصاص ٢٠١٩، كامل ٢٠١٩، الغنام وآخرون ٢٠٢٠، عبد العظيم ٢٠٢٠، خليفة ٢٠٢٠، سليم وآخرون ٢٠٢١، مصطفى وآخرون ٢٠٢٢، الرمادي ٢٠٢٤، عبد المنصف ٢٠٢٥) أن المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر تمثل المدخل الأهم لتحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية، لما توفره من دخل مستقل وتعزيز للثقة بالنفس والمشاركة في اتخاذ القرار الأسري.

٢. أتفقت الدراسات على أهمية التدريب الفني والإداري والمهاري (سلام ٢٠٠٩، عبد الخالق ٢٠١٠، حسين ٢٠١٣، رصاص ٢٠١٩، سليم ٢٠٢١، عبد الله ٢٠٢٢)، باعتباره شرطًا سابقًا لنجاح أي تدخل تنموي، سواء في المجال السياسي أو الاقتصادي.

٣. ركزت بعض الدراسات على دور الجمعيات الأهلية والمجلس القومي للمرأة في دعم التمكين (كامل ٢٠١٩، الغنام ٢٠٢٠، ربيع ومنصر ٢٠٢٥، عبد المنصف ٢٠٢٥)، مما يعكس أهمية الشراكات المؤسسية في تحقيق أهداف التنمية.

٤. تباينت الدراسات السابقة في تناولها لموضوع التمكين؛ حيث ركزت بعض الدراسات على التمكين السياسي والمشاركة في المجالس المحلية، كما في دراسة سلام (٢٠٠٩)، بينما اهتمت دراسات بتحليل كفاءة أداء

المجالس المحلية وقدرتها على الاضطلاع بأدوارها القانونية والتنموية كما في دراسة عبد الخالق وآخرين (٢٠١٠). وآخرى ركزت على التمكين الاقتصادي من خلال المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر بوصفها مدخلاً رئيسًا لتحسين مستوى معيشة المرأة الريفية وتعزيز استقلالها الاقتصادي، كما في دراستي خضر (٢٠١٨) وعبد العظيم (٢٠٢٠). كما برز توجه حديث تناول الشمول المالي كآلية معاصرة لتعزيز التمكين الاقتصادي وتوسيع فرص حصول المرأة على الخدمات التمويلية، كما في دراسة الرمادي (٢٠٢٤).

٥. ركزت بعض الدراسات على الجمعيات الأهلية، بينما لم تحظَ الإدارة المحلية إلا باهتمام محدود، وهو ما يبرز فجوة بحثية تتعلق بدورها في التمكين الاقتصادي.

٦. رغم ما قدمته هذه الدراسات من إسهامات علمية ، فإنها ركزت بدرجة أكبر على دور الجمعيات الأهلية أو المبادرات الحكومية المركزية، في حين لم تحظَ الإدارة المحلية بالقدر الكافي من التحليل باعتبارها فاعلاً تنموياً قريباً من المواطنين وقادراً على تحديد احتياجاتهم الفعلية. ومن ثم، تتحدد الفجوة البحثية التي تسعى الدراسة الحالية إلى معالجتها في تحليل آليات عمل الإدارة المحلية ودورها في تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية، وربط ذلك بأهداف التنمية المستدامة في إطار رؤية مصر ٢٠٣٠، بما يسهم في تقديم تصور عملي لتفعيل هذا الدور في ضوء توجهات اللامركزية والتنمية المحلية.

## ثالثاً: صياغة مشكلة الدراسة:

بالرغم من الاهتمام المتزايد عالميًا ومحليًا بقضايا الحكم المحلي وتمكين المرأة بوصفهما مدخلين رئيسين لتحقيق التنمية المستدامة، وما أكدته الاستراتيجيات الوطنية – وفي مقدمتها رؤية مصر ٢٠٣٠م والاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠م – من أولوية التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية وتعزيز مشاركتها في التنمية، فإن الواقع العملي يشير إلى استمرار فجوة بين الأطر التشريعية والاستراتيجية المعلنة وبين مستوى التطبيق الفعلي على المستوى المحلي، خاصة في المناطق الريفية. فرغم الدور الحيوي الذي تؤديه المرأة الريفية في الاقتصاد الزراعي، ودعم الأمن الغذائي، وإدارة الموارد الطبيعية، لا تزال تواجه تحديات تتعلق بمحدودية فرص العمل اللائق، وضعف الوصول إلى الموارد والتمويل، وانخفاض المشاركة في صنع القرار الاقتصادي المحلي، إلى جانب استمرار الفجوة في معدلات البطالة والمشاركة الاقتصادية مقارنة بالذكور.

وتكشف الدراسات السابقة أن غالبية الجهود التنموية انصبت على دور الجمعيات الأهلية والمبادرات المركزية، في حين لم يحظَ دور الإدارة المحلية بالتحليل الكافي رغم كونها المستوى الأقرب للمواطنين والأقدر على تحديد احتياجات المرأة الريفية ودمجها في خطط التنمية. ويزداد الأمر تعقيدًا في ظل ما تعانيه هذه الإدارة من محدودية الموارد، وضعف القدرات المؤسسية، وغياب آليات واضحة لدمج منظور النوع الاجتماعي في التخطيط والتنفيذ والمتابعة.

ومن ثم، تتحدد مشكلة الدراسة في تحديد آليات عمل الإدارة المحلية ومدى فاعليتها في تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية، والكشف عن طبيعة العلاقة بين مستوى تفعيل هذه الآليات ودرجة التمكين المتحقق، بما يسهم في سد الفجوة بين الإطار الاستراتيجي المعلن والتطبيق المحلي الفعلي، وتقديم إطار تنفيذى داعم لتمكين المرأة الريفية في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠م ولتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

**رابعاً: أهمية الدراسة:-**

١. تنبع أهمية الدراسة من تناولها لقضية التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية باعتبارها إحدى الركائز الأساسية لتحقيق التنمية المحلية المستدامة، حيث يمثل تحسين الوضع الاقتصادي للمرأة مدخلاً رئيساً لتحسين مستوى معيشة الأسرة الريفية وتعزيز الاستقرار الاجتماعي.

٢. ترتبط أهمية الدراسة بالتوجهات الوطنية الداعمة لتمكين المرأة ضمن إطار رؤية مصر ٢٠٣٠، والتي تؤكد على تحقيق العدالة الاجتماعية، وتعزيز الشمول المالي، وزيادة مشاركة المرأة في سوق العمل.

٣. تسهم الدراسة في إبراز الدور الحيوي للمرأة الريفية في البنية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، حيث إن تمكينها اقتصادياً ينعكس بصورة مباشرة على تحسين مستوى معيشة الأسرة الريفية وزيادة معدلات الإنتاج والدخل، بما يدعم جهود الحد من الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية.

٤. توفر الدراسة مؤشرات تطبيقية يمكن أن يستفيد منها صانعو القرار في تطوير سياسات وبرامج الإدارة المحلية، بما يعزز من كفاءتها وفاعليتها في دعم المرأة الريفية اقتصادياً.

٥. تمثل الدراسة إضافة علمية في مجال التخطيط الاجتماعي والتنمية المحلية، من خلال الربط بين الإطار النظري للتمكين الاقتصادي والتطبيق المؤسسي على المستوى المحلي، بما يعزز الفهم المتكامل لدور الإدارة المحلية في تحقيق التنمية الشاملة.

**خامساً: أهداف الدراسة:-**

١. تحديد آليات الإدارة المحلية المتبعة لتعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية.

٢. رصد واقع آليات الإدارة المحلية على مستوى التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية.

٣. تحديد التحديات التي تواجه تنفيذ آليات التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية في الإدارة المحلية.

٤. الخروج بإطار تنفيذي مقترح لتمكين المرأة الريفية في مصر في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠م.

**سادساً: فروض الدراسة:-**

**يتمثل الفرض الرئيسي للدراسة فى "توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق آليات الإدارة المحلية ومستوى التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية"، وينبثق من هذا الفرض مجموعة من الفروض الفرعية هى:-**

١. توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين البرامج التدريبية ومستوى التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية.

٢. توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين الدعم المالي ومستوى التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية.

٣. توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين مشاركة المرأة الريفية في القرارات المحلية ومستوى التمكين الاقتصادي لها.

٤. توجد علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين العوائق الاجتماعية والثقافية ومستوى التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية.

## سابعاً: الموجهات النظرية للدراسة:-

### ١- نظرية التمكين

تُعد نظرية التمكين من المداخل النظرية الأساسية في دراسات التخطيط والتنمية فى الخدمة الاجتماعية، حيث تركز على تعزيز قدرة الأفراد والجماعات على التحكم في مواردهم واتخاذ القرارات المؤثرة في حياتهم.

فالتمكين هو عملية تساعد الأفراد والجماعات على اكتساب السيطرة على حياتهم والمشاركة الفعالة في المجتمع .(Rappaport, 1987,p 121) ويتضمن التمكين أبعادًا نفسية وتنظيمية ومجتمعية، تبدأ بتنمية الشعور بالكفاءة، وتمر بإتاحة فرص المشاركة، وتنتهي بإعادة توزيع القوة داخل المجتمع . (Zimmerman, 1995, p 582–583)

ويمثل التمكين في الخدمة الاجتماعية استراتيجية مهنية تستهدف إكساب الفئات المهمشة القدرة على الاعتماد على الذات والمشاركة في صنع القرارات المتعلقة بحياتهم، من خلال تنمية المهارات، وبناء الثقة، وتعديل البناءات الاجتماعية المقيدة (السروجى ، ٢٠٠٩ص ١١٢–١١٥).

ويرتكز التمكين في إطار تمكين المرأة، على ثلاثة مكونات رئيسية: الموارد، والوكالة، والإنجازات، موضحة أن امتلاك الموارد لا يحقق التمكين ما لم يصاحبه قدرة حقيقية على اتخاذ القرار . (Kabeer, 1999, p437- 438)

أن تمكين المرأة – خاصة في المجتمعات الريفية يرتبط بتهيئة بيئة مجتمعية داعمة تتيح لها فرص الوصول إلى الموارد الاقتصادية والمشاركة في المؤسسات المحلية، وأن التمكين الاقتصادي يمثل المدخل الأهم لكسر دائرة الفقر والتهميش (على ، ٢٠١٠، ص ٧٨–٨٠).

في ضوء ذلك، تعتمد الدراسة على نظرية التمكين لتفسير العلاقة بين آليات الإدارة المحلية والتمكين الاقتصادي للمرأة الريفية، على النحو الآتي:

أ. الموارد: توفير التمويل، التدريب، والدعم الفني.

ب. الوكالة : إشراك المرأة الريفية في اللجان والإدارة المحلية.

ج. الإنجازات: تحسين مستوى الدخل، واستدامة المشروعات، وتعزيز الاستقلال الاقتصادي.

وبذلك تُفسَّر العلاقة الإيجابية المفترضة بين تطبيق آليات الإدارة المحلية ومستوى التمكين الاقتصادي في ضوء كون هذه الآليات أدوات مؤسسية لإعادة توزيع الفرص وبناء القدرات.

**٢- مدخل التنمية المحلية المستدامة**

يقوم مدخل التنمية المحلية المستدامة على أن التنمية الحقيقية تبدأ من المجتمع المحلي، وتعتمد على التخطيط الاجتماعي الرشيد، والمشاركة المجتمعية، وتعبئة الموارد المحلية بصورة تحقق العدالة والاستدامة. أن التنمية المحلية ترتكز على التخطيط الاجتماعي الذي يهدف إلى تحسين نوعية الحياة من خلال مشاركة المواطنين في تحديد احتياجاتهم وأولوياتهم (السروجي، ٢٠١٢، ص ٥٦–٦٠). ويؤكد أن الإدارة المحلية تمثل الأداة المؤسسية الأقرب لتجسيد هذا المدخل على أرض الواقع.

أن التنمية المحلية والمشاركة المجتمعية تمثلان إطارًا تكامليًا، حيث تعتمد فعالية التنمية على إشراك الفئات المختلفة – وعلى رأسها المرأة الريفية – في التخطيط والتنفيذ والمتابعة، مع توجيه الموارد إلى الفئات الأكثر احتياجًا (على، ٢٠١٤، ص ١٣٣–١٣٥). ويشير إلى أن دعم المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر يعد من أهم آليات تحقيق التنمية المحلية المستدامة، خاصة في البيئات الريفية.

في ضوء هذا المدخل، تُعد الإدارة المحلية فاعلًا رئيسيًا في تحقيق التنمية الريفية المستدامة من خلال:

أ. تحليل وتقدير احتياجات المرأة الريفية في إطار السياق الاقتصادي والاجتماعي الخاص بالمجتمع الريفي، بما يعكس طبيعة أوضاعه وظروفه التنموية تعبئة الموارد المحلية وتوجيهها لدعم المشروعات الإنتاجية.

ب. تعزيز المشاركة الشعبية في صنع القرار المحلي.

ج. تحقيق التكامل بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للتنمية.

وبذلك، فإن تمكين المرأة الريفية اقتصاديًا لا يُنظر إليه في هذه الدراسة باعتباره هدفًا منفصلًا، بل كمدخل لتحقيق تنمية محلية مستدامة تتسم بالعدالة الاجتماعية، وتعزز الاستقرار الاقتصادي داخل المجتمعات الريفية.

## ثامناً: مفاهيم الدراسة والإطار النظرى:-

**١- مفهوم المرأة الريفية**

يشير مصطلح "المرأة" لغوياً إلى الأنثى البالغة، و"الريف" هو الأرض الزراعية أو المناطق غير الحضرية التي تعتمد على الزراعة أو الموارد الطبيعية في معيشتها (المنجد، ٢٠٠٨، ص. ١٥٦). فالمرأة الريفية هي السيدة التي تعيش في المناطق الريفية وتشارك في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية في بيئتها الريفية.

تعرف المرأة الريفية اصطلاحياً بأنها المرأة التي تعيش في المناطق الريفية وتعتمد في دخلها على الزراعة أو الأنشطة الإنتاجية الريفية، وتواجه ظروفاً اجتماعية واقتصادية تختلف عن نظيرتها الحضرية، بما في ذلك محدودية الوصول للموارد والخدمات التعليمية والصحية والمالية .(FAO, 2023, p. 14) ، ووفقًا لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، تعتبر المرأة الريفية عنصراً محورياً في الأمن الغذائي والتنمية المستدامة في الريف، لكنها غالبًا مهمشة اقتصاديًا واجتماعيًا .(UN Women, 2022, p. 7)

وتعرف المرأة الريفية أيضا هي المرأة التي تعيش في بيئة تقليدية تعتمد على الأسرة أو المجتمع في مواردها، وتواجه قيودًا على استقلالها الاقتصادي بسبب العادات الاجتماعية. (Kabeer, 1999, p. 440)

**يقصد بالمرأة الريفية في هذه الدراسة:**

أ. أي امرأة تعيش في قرية أو مركز ريفي.

ب. تشارك في أنشطة مدرة للدخل أو مشاريع صغيرة.

ج. تستهدفها تدخلات الإدارة المحلية من خلال (برامج التدريب، الدعم المالى، المشاركة في صنع القرار المحلي).

**٢- مفهوم التمكين الاقتصادي**

مصطلح "التمكين" مشتق من الفعل "مكّن"، ويعني إعطاء القوة أو القدرة على القيام بفعل معين، و"الاقتصاد" يشير إلى النشاط المتعلق بالإنتاج والدخل وإدارة الموارد (المنجد، ٢٠٠٨، ص. ١٢٤).

يعرف التمكين الاقتصادي إصطلاحاً بأنه عملية تعزيز قدرة الفرد على الوصول إلى الموارد الاقتصادية والتحكم فيها واستثمارها، بما يحقق استقلاله المالي ويعزز قدرته على اتخاذ القرارات الاقتصادية ، وبذلك يعتبر التمكين الاقتصادي عملية تتضمن ثلاثة أبعاد: الموارد ، القدرة على اتخاذ القرار ، والإنجازات ، ويشدد على أن التمكين لا يقتصر على الدخل فقط بل يشمل القدرة على التأثير في القرارات الاقتصادية والاجتماعية . (Kabeer, 1999, pp. 437–438).

يرى البنك الدولي أن التمكين الاقتصادي للمرأة يعني زيادة قدرة المرأة على المشاركة في السوق، التحكم في مواردها المالية، وتحسين دخلها لتحقيق استقلال مالي .(World Bank, 2021, p. 12) ، ويعرف بأنه عملية تمكين النساء من الموارد والفرص بما يسمح لهن باتخاذ قرارات اقتصادية تعزز حياتهن وحياة أسرهن.(UN Women, 2022, p. 5)

**يقصد بالتمكين الاقتصادي في الدراسة الحالية:**

أ. مدى قدرة المرأة الريفية على الحصول على دخل مستقل.

ب. قدرتها على إدارة المشاريع الصغيرة.

ج. مشاركتها في اتخاذ القرارات الاقتصادية.

د. استفادتها من الدعم المالي وبرامج التدريب المقدمة من الإدارة المحلية.

**ويتخذ تمكين المرأة أشكالاً متعددة تظهر فيما يلى:- (عبد المجيد، ٢٠٠٧، ص ٣٣)**

١. التمكين الاجتماعى: ويتضمن تغيير القيم والمعتقدات المرتبطة بالمرأة من خلال حدوث تحول فى مستوى حرية المراة وكرامتها وإحساسها بالمسئولية الاجتماعية.

٢. التمكين الاقتصادى: وهو قدرة المرأة فى الحصول على الدخل الكافى لتعيش حياة كريمة وتستطيع تلبية احتياجاتها الأساسية.

٣. التمكين السياسى: وهو يركز على مدى قدرة المرأة على المشاركة فى النظام والحياة السياسية على المستوى القومى والمجتمعى.

٤. التمكين التعليمى: ويركز على تنمية قدرات المرأة التعليمية من خلال مواجهة مشكلة التسرب من التعليم ، محو الأمية، وإعداد البرامج والمشاريع التعليمية.

٥. التمكين الشخصى: وهو يركز على إعطاء المرأة القوة والقدرة لإحداث تأثير ايجابى فى حياتها، وتعتمد على القوة الشخصية والكفاءة والثقة بالنفس.

٦. التمكين القانونى: وهو يركز على تعديل التشريعات التى تحد من دور المراة، ومدى توعية المراة بحقوقها القانونية وتطبيق جميع الاتفاقيات الدولية التى تضمن الحقوق المدنية للنساء.

٧. التمكين المؤسسى: ويهدف إلى تقوية البنية الأساسية للمنظمات والهيئات التى تسعى إلى النهوض بمجالات عمل المرأة ، والعمل على ايجاد شبكة اتصال بين صانعى السياسات الكفيلة بتحسين وضعيه المراة فى مختلف القطاعات.

٨. التمكين المهنى: وهو أحد جوانب التمكين الاقتصادى ويتضمن المؤشرات التالية (الرضا الوظيفى، الحراك المهنى، المحددات المهنية أو دوافع عمل المراة والثقة والاعتماد على الذات فى القيام بالوظائف المهنية وإتاحة الفرص والخيارات والتحكم فيها ، والكفاءة والفعالية الذاتية وعلاقات العمل وظروف التشغيل).

٩. التمكين النفسى: وهو يرتكز على تكوين دافع داخلى وشعور إيجابى لدى الفرد نحو شئ ما ، مثل الشعور الايجابى الذى يتولد لدى العاملين فى مؤسسة ما نحو عملهم وذلك من خلال الإحساس بأن لديهم القدرة على التحكم فى عملهم نتيجة لتمكينهم من جانب رئيسهم المباشر فى العمل.

إن تمكين المرأة فى السياق الريفى له أهمية خاصة نظراً للتحديات الفريدة التى تواجهها النساء فى هذه المناطق. تساهم النساء الريفيات بشكل كبير فى الاقتصاد الزراعى والأسرى، ولكنهن غالبا ما يواجههن عقبات تمنعهن من تحقيق إمكانياتهن الكاملة، لذلك تمكين المرأة الريفية يحمل فؤائد متعددة:- (مصطفى، ٢٠٢٢، ص ٥٠٠)

١. تعزيز التنمية الاقتصادية: النساء الريفيات يلعبن دوراً رئيسياً فى الزراعة وإنتاج الغذاء، تمكينهن اقتصادياً يمكن أن يزيد من الانتاجية الزراعية ويعزز من الاقتصاد المحلى. النساء اللواتى يتمتعن بالاستقلال المادى يمكنهن الاستثمار فى تحسين الزراعة والمشاريع الصغيرة مما يعزز النمو الاقتصادى فى المناطق الريفية.

٢. تحسين الأمن الغذائى: من خلال تمكين المرأة الريفية يمكن تحسين الأمن الغذائى للعائلات والمجتمعات. فالنساء اللواتى يمتلكن المعرفة والموارد يمكنهن تحسين تقنيات الزراعة وزيادة انتاج الغذاء مما يقلل من الجوع والفقر.

٣. تعزيز التعليم والصحة: تمكين المرأة الريفية يشمل توفير فرص التعليم والرعاية الصحية، فالتعليم يعززقدرة النساء على فهم حقوقهن والمطالبة بها، بينما تحسين الرعاية الصحية يؤدى إلى حياة أفضل للامهات والأطفال. النساء المتعلمات والمتمكنات يمكنهن أيضا توفير بيئة تعليمية صحية أفضل لأطفالهن. مما يؤثر إيجابياً على الأجيال القادمة.

٤. تحقيق المساواة بين الجنسين : تمكين المرأة الريفية يعزز المساوة بين الجنسين ويحد من التمييز القائم على النوع الاجتماعى، عندما تحصل النساء على فرص متساوية فى التعليم والعمل والمشاركة السياسية، يتغير التصور المجتمعى حول دور المرأة ويقلل التمييز والعنف ضدها.

٥. تحسين الحكم والإدارة المحلية: تمكين المرأة الريفية يشمل مشاركتها فى صنع القرار المحلى، النساء المتمكنات يمكنهم تقديم وجهه نظر مختلفة فى النقاشات السياسية والإدارية، مما يؤدى إلى قرارات أكثر شمولية وعدالة، والمشاركة الفعالة للنساء فى الحكم المحلى تعزز الشفافية والمساءلة.

**٣- الإدارة المحلية**

تعني "الإدارة" لغويًا الهيئات أو الأجهزة التي تُعنى بتنظيم وتسيير شؤون محددة، بينما تشير "المحلية" إلى نطاق جغرافي محدد يشمل القرى والمراكز والوحدات التابعة للدولة (ابن منظور، ٢٠٠٢، ص. ٥٤).

وتُعرَّف الإدارة المحلية اصطلاحًا بأنها نظام إداري لا مركزي يتكون من مجموعة من الوحدات الإدارية التي تتولى تنفيذ السياسات العامة للدولة على المستوى المحلي، مع منحها قدرًا من الاستقلال النسبي في إدارة شؤونها (قانون الإدارة المحلية رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩).

كما تمثل الإدارة المحلية أداة رئيسية لتحقيق التنمية المحلية من خلال تقديم الخدمات العامة، وربط السياسات القومية باحتياجات المجتمع المحلي، بما يسهم في تحسين مستوى المعيشة (United Nations Development Programme,2021.

وتسهم الإدارة المحلية في دعم التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية من خلال تنفيذ البرامج التنموية التي تستهدف تحسين فرص العمل والدخل، خاصة في المناطق الريفية(UN Women ,2022)

**دور الإدارة المحلية في التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية**

يتجلى دور الإدارة المحلية في عدة مجالات رئيسية:

١. **تنفيذ البرامج التنموية:** تقوم الأجهزة المحلية بتنفيذ برامج التدريب المهني، ومبادرات التمويل متناهي الصغر، بما يدعم دمج المرأة الريفية في النشاط الاقتصادي. (World Bank,2020)

٢. **تقديم الدعم المالي والفني:** تُسهم الإدارة المحلية في تسهيل وصول المرأة إلى مصادر التمويل والخدمات الاستشارية، بالتنسيق مع الجهات المعنية.

٣. **بناء القدرات:**تنفذ برامج تدريبية تهدف إلى تنمية المهارات الإنتاجية والإدارية للمرأة الريفية، بما يعزز قدرتها على إدارة المشروعات الصغيرة.

٤. **تعزيز المشاركة المجتمعية:**تدعم الإدارة المحلية مشاركة المرأة في الأنشطة التنموية والمبادرات المجتمعية، بما يسهم في التعبير عن احتياجاتها.

٥. **نشر الوعي التنموي:**تعمل الأجهزة المحلية على رفع وعي المجتمع بأهمية التمكين الاقتصادي للمرأة ودوره في تحقيق التنمية المستدامة (رؤية مصر ٢٠٣٠).

**٤- آليات الإدارة المحلية**

يشير مصطلح "آلية" لغوياً إلى الوسيلة أو الطريقة المتبعة لتحقيق هدف معين.(لسان العرب، ٢٠٠٢، ص. ٥٤).

تشير آليات الإدارة المحلية إلى مجموعة الأدوات والإجراءات التي تعتمدها الوحدات المحلية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، خاصة للفئات المهمشة. وتشمل هذه الآليات:

- برامج التدريب والتأهيل المهني.
- دعم المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر.
- تسهيل الوصول إلى التمويل.
- المتابعة والتقييم للمشروعات التنموية.

وتُعد هذه الآليات حلقة وصل بين السياسات الوطنية وبرامج التمكين على المستوى المحلي .

## تاسعاً: الإجراءات المنهجية للدراسة:-

١. **نوع الدراسة:** تنتمي هذه الدراسة إلى نمط الدراسات الوصفية، إذ تهدف إلى وصف وتحليل آليات الإدارة المحلية ودورها في تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية، مع رصد التحديات التي تواجه تنفيذ هذه الآليات، وتقديم تصور مقترح لتحسين الفاعلية.

٢. **منهج الدراسة:** اعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعي باستخدام العينة المتاحة والميسرة للباحثة، لجمع البيانات من النساء الريفيات المستفيدات من برامج التمكين الاقتصادى، بالإضافة إلى آراء المختصين والقيادات المحلية ذات الصلة.

**٣. مجالات الدراسة:**

أ. المجال المكاني: تمثّل في عدد من القرى في محافظات أسيوط ، حيث تتواجد برامج الإدارة المحلية المعنية بتمكين المرأة اقتصاديًا.

ب. المجال البشري:

- تم اختيار عينة ميسرة من النساء الريفيات المستفيدات من برامج التمكين الاقتصادي التابعة للوحدات المحلية، استنادًا إلى البيانات والتقارير الرسمية الصادرة عن مديرية التضامن الاجتماعي بمحافظة أسيوط والمجلس التنفيذي بالمحافظة، والتي أسهمت في تحديد أعداد المستفيدات وتوزيعهن، بما يضمن تمثيلًا مناسبًا للفئة المستهدفة. وقد بلغ حجم العينة (٢٥٥) مفردة، وبعد استبعاد عينة الثبات والبالغ عددها (١٥) مفردة، أصبح الحجم النهائي للعينة (٢٤٠) مفردة.
- عينة ميسرة من القيادات وأعضاء الإدارة المحلية والمهتمين بدعم المرأة الريفية، بلغ حجمها (٤٢) مفردًا. وبعد استبعاد عينة الثبات، والبالغ عددها (١٠) مفردات، أصبح الحجم النهائي للعينة (٣٢) مفردًا.
- وقد تم الاعتماد على أسلوب العينة الميسرة في اختيار مفردات الدراسة، نظرًا لصعوبة الحصر الشامل لجميع مفردات مجتمع الدراسة، وطبيعة الدراسة الميدانية، فضلًا عن محدودية الوقت والإمكانات المتاحة للباحثة. كما أن طبيعة الفئة المستهدفة، وخاصة النساء الريفيات المستفيدات من برامج التمكين الاقتصادي، تتطلب الاعتماد على الحالات المتاحة والتي يسهل الوصول إليها، مما يجعل العينة الميسرة أكثر ملاءمة لتحقيق أهداف الدراسة.

ج. المجال الزمني: تمثلت فترة إجراء الدراسة، بشقيها النظري والعملي، من نوفمبر ٢٠٢٥م إلى أبريل ٢٠٢٦م.

**٤. أدوات الدراسة: تمثلت أدوات جمع البيانات في:**

أ. **استمارة للنساء الريفيات المستفيدات من برامج التمكين الاقتصادي، لقياس مدى استفادتهن، والتغيرات التي طرأت على أوضاعهن الاقتصادية والاجتماعية:** قامت الباحثة بتصميم استبيان اعتمادًا على التراث النظري، الإطار التصوري للدراسة، والدراسات السابقة ذات الصلة بتمكين المرأة اقتصاديًا من خلال الإدارة المحلية.

- مقياس الاستبيان: استخدم مقياس ليكرت خماسي: (أوافق بشدة، أوافق، محايد، لا أوافق، لا أوافق بشدة)، حيث أعطيت لكل استجابة وزناً (درجة) كما يلي: أوافق بشدة = ٥، أوافق = ٤، محايد = ٣، لا أوافق = ٢، لا أوافق بشدة = ١.
- صدق الأداة (الصدق الظاهري) : تم عرض الأداة على عدد من أعضاء هيئة التدريس بكلية الخدمة الاجتماعية جامعة أسيوط وكلية الخدمة الاجتماعية جامعة العاصمة " جامعة حلوان سابقاً ومتخصصين في

العمل المحلي وتمكين المرأة، وتم تعديل وصياغة بعض العبارات بناءً على ملاحظاتهم لضمان نسبة اتفاق لا تقل عن ٨٥٪، لتصبح الاستمارة في صورتها النهائية.

➢ ثبات الأداة : تم التأكد من ثبات الأداة عبر تطبيقها على عينة مكونة من (١٥) امرأة ريفية من خارج العينة النهائية، ثم إعادة تطبيقها بعد فترة زمنية قدرها ١٥ يومًا. وُجد معامل ارتباط سبيرمان بين التطبيقين = ٠.٨٦، دال إحصائيًا عند مستوى معنوية ٠.٠١، كما بلغ معامل الصدق الإحصائي (الجذر التربيعي لمعامل الثبات) ٠.٩٣، مما يدل على ثبات الأداة وصلاحيتها للتطبيق.

**جدول رقم (١) يوضح معامل الثبات والصدق الذاتي لأبعاد استبيان آليات الإدارة المحلية وتعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية**

| م | البعد | معامل الثبات سبيرمان | معامل الصدق | الدلالة عند مستوى معنوية ٠,٠١ |
|---|---|---|---|---|
| ١ | البرامج التدريبية للإدارة المحلية | ٠,٨٨ | ٠,٩٣ | دال |
| ٢ | الدعم المالي للإدارة المحلية | ٠,٨٥ | ٠,٩٢ | دال |
| ٣ | مشاركة المرأة الريفية في القرارات المحلية | ٠,٨٣ | ٠,٩١ | دال |
| ٤ | العوائق الاجتماعية والثقافية | ٠,٩٠ | ٠,٩٤ | دال |
| **الاستمارة ككل** | | **٠,٨٦** | **٠,٩٣** | **دال** |

ب. **دليل مقابلة شبة مقننة للقيادات المحلية وأعضاء الإدارة المحلية:** قامت الباحثة بإعداد دليل مقابلة شبه مقننة موجّه إلى القيادات المحلية وأعضاء الإدارة المحلية، بهدف التعرف على دور هذه الإدارة في تمكين المرأة الريفية اقتصاديًا، والتحديات التي تواجه تنفيذ البرامج، وذلك بالاعتماد على التراث النظري، والإطار التصوري للدراسة، والدراسات السابقة ذات الصلة.

➢ بناء دليل المقابلة: تم إعداد دليل المقابلة في ضوء أهداف الدراسة وتساؤلاتها، حيث اشتمل على مجموعة من الأسئلة المفتوحة التي تتيح للمبحوثين حرية التعبير عن آرائهم وخبراتهم، وقد تم تنظيم هذه الأسئلة في أربعة محاور رئيسية هي:

المحور الأول: دور الإدارة المحلية في تمكين المرأة الريفية

المحور الثاني: آليات تنفيذ برامج التمكين الاقتصادى

المحور الثالث: التحديات والمعوقات

المحور الرابع: مقترحات التطوير

➢ صدق الأداة (الصدق الظاهري): تم عرض دليل المقابلة على مجموعة من المحكمين من أعضاء هيئة التدريس والمتخصصين في مجال العمل المحلي وتمكين المرأة، وذلك بهدف التأكد من مدى ملاءمة الأسئلة

لأهداف الدراسة ووضوح صياغتها. وقد أُجريت التعديلات اللازمة بناءً على آرائهم، مع تحقيق نسبة اتفاق تجاوزت (٨٥٪)، مما يعكس الصدق الظاهري.

- ثبات الأداة: نظرًا للطبيعة النوعية لأداة المقابلة شبه المقننة، تم التأكد من ثباتها من خلال:
  - توحيد صياغة الأسئلة لجميع المبحوثين.
  - الالتزام بنفس محاور المقابلة أثناء التطبيق.
  - إجراء مقابلات على عينة محدودة، للتأكد من وضوح الأسئلة والحصول على إجابات متسقة.

وقد أسفرت هذه الإجراءات عن ثبات نسبي في استجابات المبحوثين، مما يؤكد صلاحية الأداة للتطبيق.

٥. **الأساليب الإحصائية:** استعانت الباحثة ببعض الأساليب الإحصائية لتحليل وتفسير نتائج الدراسة، وفى إجراء الثبات والصدق لأداة الدراسة، وتم استخدام برنامج SPSS لتحليل بيانات الدراسة في (التكرارات والنسب المئوية، المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، المتوسط المرجح والدرجة النسبية، معامل ارتباط سبيرمان).

٦. **الصعوبات التى واجهت الباحثة وكيفية التغلب عليها:**

أ. صعوبة الوصول إلى بعض القرى الريفية البعيدة أو ذات البنية التحتية المحدودة، وقد تم التغلب عليها بالتخطيط المسبق للزيارات الميدانية بالتنسيق مع الوحدات المحلية .

ب. صعوبة الوصول إلى النساء الريفيات، وتم التغلب عليها بالاستعانة بميسرات ريفيات أو مشرفات من نفس البيئة لتسهيل التواصل .

ج. قلة تعاون بعض المشاركين أو قيادات الإدارة المحلية بسبب انشغالهم أو عدم الثقة، وتم التغلب عليها من خلال شرح أهداف الدراسة وأهمية المشاركة في تحسين سياسات التمكين الاقتصادى مع ضمان السرية التامة للبيانات وتشجيع المشاركين على التعبير بحرية .

د. ضعف وعي بعض النساء الريفيات بمفهوم التمكين الاقتصادي وتم التغلب عليها بتقديم شرح مبسط قبل تطبيق الاستبيان والمقابلة ومحاولة استخدام لغة واضحة ومألوفة للنساء لتسهيل الإجابة على الأسئلة .

## عاشراً: نتائج الدراسة الميدانية:-

### ١. وصف مجتمع الدراسة:

**جدول رقم (٢) يوضح وصف المبحوثين من السيدات الريفيات ن = ٢٤٠**

| المتغير | المتوسط الحسابى | الانحراف المعيارى |
|---|---|---|
| السن | 45.50 | 9.50 |
| الدخل الشهرى | 1935.75 | 728.06 |

يتضح من بيانات الجدول السابق أن الخصائص الديموغرافية والاقتصادية لعينة الدراسة من السيدات الريفيات، حيث بلغ متوسط عمر المبحوثات (٤٥.٥٠) سنة بانحراف معياري قدره (٩.٥٠)، وهو ما يعكس تمركز أغلب أفراد العينة في فئة عمرية متوسطة تتسم بامتلاك قدر من الخبرات الحياتية والعملية، فضلًا عن تحملهن مسؤوليات أسرية واقتصادية متعددة.

كما أوضحت النتائج أن متوسط الدخل الشهري للمبحوثات بلغ (١٩٣٥.٧٥) جنيهًا، بانحراف معياري قدره (٧٢٨.٠٦)، وهو ما يشير إلى انخفاض مستوى الدخل نسبيًا، إلى جانب وجود تباين ملحوظ بين أفراد العينة في مستويات الدخل. ويعكس ذلك وجود فجوة اقتصادية واضحة، فضلًا عن عدم تكافؤ الفرص الاقتصادية المتاحة للمرأة الريفية، وقد يرجع ذلك إلى تباين مستويات التعليم، وطبيعة الأنشطة الاقتصادية، ومدى الاستفادة من الخدمات التنموية المتاحة.

**جدول رقم (٣) يوضح وصف المبحوثين من السيدات الريفيات** **ن = ٢٤٠**

| م | البيانات الأولية | المتغير | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|---|---|
| ١ | المستوى التعليمي | أمية | 14 | 5.83 |
| | | تعليم ابتدائي | 20 | 8.33 |
| | | تعليم إعدادي | 66 | 27.5 |
| | | تعليم ثانوي | 110 | 45.83 |
| | | تعليم جامعي أو أعلى | 30 | 12.5 |
| ٢ | الحالة الاجتماعية | عزباء | 19 | 7.92 |
| | | متزوجة | 54 | 22.5 |
| | | أرملة | 67 | 27.92 |
| | | مطلقة | 100 | 41.67 |
| ٣ | عدد أفراد الأسرة | من ٣: ٥ | 25 | 10.42 |
| | | من ٥: ٧ | 55 | 22.92 |
| | | من ٧: ٩ | 100 | 41.67 |
| | | أكثر من ٩ | 60 | 25 |
| ٤ | نوع النشاط الاقتصادي الذي تمارسه | زراعة/تربية حيوانات | 52 | 21.67 |
| | | حرفة يدوية/صناعات منزلية | 113 | 47.08 |
| | | تجارة/مشاريع صغيرة | 65 | 27.08 |
| | | غير ذلك (يذكر أن وجد) | 10 | 4.17 |
| ٥ | مدة ممارسة النشاط الاقتصادي | أقل من سنة | 41 | 17.08 |
| | | ١- ٣ سنوات | 85 | 35.42 |
| | | ٤- ٦ سنوات | 89 | 37.08 |
| | | أكثر من ٦ سنوات | 25 | 10.42 |
| المجموع = ٢٤٠ | | | النسبة المئوية = ١٠٠٪ | |

**يتضح من الجدول السابق أن:**

فيما يتعلق بالمستوى التعليمي، تشير النتائج إلى أن النسبة الأكبر من المبحوثات توجد في فئة التعليم الثانوي (٤٥.٨٣٪)، تليها فئة التعليم الإعدادي (٢٧.٥٪)، في حين تنخفض نسبة الحاصلات على تعليم جامعي أو أعلى إلى (١٢.٥٪)، مقابل نسبة محدودة من الأميات (٥.٨٣٪). ويعكس ذلك تحسنًا نسبيًا في المستوى التعليمي للمرأة الريفية، إلا أنه لا يزال ضمن المستويات المتوسطة، وهو ما قد يؤثر على نوعية الفرص الاقتصادية المتاحة، ويحد من القدرة على إدارة مشروعات متطورة أو الاستفادة الكاملة من برامج التمويل والتدريب. ومن ثم، تظهر الحاجة إلى تدخل الإدارة المحلية لتقديم برامج تدريبية متخصصة تراعي هذا المستوى التعليمي وتعمل على تطوير المهارات الإنتاجية والإدارية.

أما بالنسبة للحالة الاجتماعية، فقد أظهرت النتائج ارتفاع نسبة المطلقات (٤١.٦٧٪)، تليها الأرامل (٢٧.٩٢٪)، ثم المتزوجات (٢٢.٥٪)، وأخيرًا العزباوات (٧.٩٢٪). وتشير هذه النتائج إلى أن نسبة كبيرة من المبحوثات تتحمل مسؤوليات إعالة أسرية بشكل مباشر، وهو ما يعزز أهمية التمكين الاقتصادي كضرورة معيشية وليس مجرد خيار تنموي. كما يعكس ذلك هشاشة اجتماعية تستدعي تدخلات مؤسسية أكثر فاعلية من قبل الإدارة المحلية لتوفير فرص عمل ودعم اقتصادي مستدام.

وفيما يتعلق بعدد أفراد الأسرة، تبين أن النسبة الأكبر من الأسر توجد في الفئة (٧–٩ أفراد) بنسبة (٤١.٦٧٪)، تليها فئة (أكثر من ٩ أفراد) بنسبة (٢٥٪)، وهو ما يشير إلى ارتفاع معدلات الإعالة داخل الأسرة الريفية، وزيادة الأعباء الاقتصادية الواقعة على المرأة. ويؤكد ذلك أهمية تصميم برامج تمكين اقتصادي قادرة على تحقيق دخل كافٍ ومستدام يتناسب مع حجم المسؤوليات الأسرية.

وعن نوع النشاط الاقتصادي، فقد جاءت الحرف اليدوية والصناعات المنزلية في المرتبة الأولى بنسبة (٤٧.٠٨٪)، تليها الأنشطة التجارية والمشروعات الصغيرة (٢٧.٠٨٪)، ثم الأنشطة الزراعية وتربية الحيوانات (٢١.٦٧٪). ويعكس هذا التنوع في الأنشطة اعتماد المرأة الريفية على مشروعات صغيرة وغير رسمية، غالبًا ما تتسم بانخفاض رأس المال وضعف العائد.

وفيما يخص مدة ممارسة النشاط الاقتصادي، تشير النتائج إلى أن نسبة من يمارسن النشاط لمدة (٤–٦ سنوات) بلغت (٣٧.٠٨٪)، تليها فئة (١–٣ سنوات) بنسبة (٣٥.٤٢٪). ويعكس ذلك وجود خبرة عملية يمكن البناء عليها في تطوير المشروعات القائمة وتحسين إنتاجيتها، إذا تم توفير الدعم الفني والمؤسسي المناسب.

وفي ضوء ما سبق، يتضح أن المرأة الريفية تمتلك مقومات أولية للتمكين الاقتصادي، إلا أنها تواجه مجموعة من التحديات المرتبطة بالمستوى التعليمي، والظروف الاجتماعية، وارتفاع الأعباء الأسرية، وطبيعة الأنشطة الاقتصادية منخفضة العائد. وهذا ما يستلزم تفعيل دور الإدارة المحلية في تبني آليات أكثر تكاملًا

تشمل التدريب، والتمويل، والتسويق، وبناء القدرات، بما يتوافق مع توجهات رؤية مصر ٢٠٣٠ نحو تعزيز المشاركة الاقتصادية للمرأة وتحقيق التنمية المستدامة.

**جدول رقم (٤) يوضح وصف المبحوثين من القيادات المحلية والخبراء ن = ٣٢**

| المتغير | المتوسط الحسابى | الانحراف المعيارى |
|---|---|---|
| **السن** | 45.66 | 5.34 |
| **سنوت الخبرة** | 18.34 | 4.46 |

يتضح من الجدول السابق أن الخصائص المهنية والديموغرافية لعينة القيادات المحلية والخبراء، حيث بلغ متوسط العمر (٤٥.٦٦) سنة بانحراف معياري (٥.٣٤)، وهو ما يعكس درجة عالية من التجانس النسبي بين أفراد العينة، وتمركزهم في فئة عمرية تتسم بالاستقرار المهني والخبرة التراكمية. كما بلغ متوسط سنوات الخبرة (١٨.٣٤) سنة بانحراف معياري (٤.٤٦)، بما يشير إلى أن أفراد العينة يتمتعون بخبرة عملية طويلة نسبيًا في مجالات العمل المحلي والتنمية.

وتعكس هذه النتائج أن آراء القيادات المحلية والخبراء تستند إلى خلفية مهنية ، بما يعزز من مصداقية تقييمهم لآليات الإدارة المحلية ودورها في دعم التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية. كما أن هذا المستوى من الخبرة يتيح لهم فهمًا أعمق للتحديات المؤسسية والتنفيذية التي تواجه تطبيق السياسات التنموية على أرض الواقع.

**جدول رقم (٥) يوضح وصف المبحوثين من القيادات المحلية والخبراء ن = ٣٢**

| م | البيانات الأولية | المتغير | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|---|---|
| ١ | الوظيفة/المنصب | عضو مجلس تنفيذى | 15 | 46.88 |
| | | مدير إدارة التنمية بالتضامن الاجتماعى | 1 | 3.13 |
| | | موظف بمديرية التضامن الاجتماعى | 5 | 15.63 |
| | | مسئول/مسؤولة برامج المرأة | 6 | 18.75 |
| | | مدرب/مدربة أو خبير/خبيرة ميدانية | 5 | 15.63 |
| ٢ | جهة العمل | محافظة أسيوط | 15 | 46.88 |
| | | وزارة التضامن الاجتماعى | 6 | 18.75 |
| | | منظمة مجتمع مدني / جمعية أهلية | 5 | 15.63 |
| | | قطاع خاص | 6 | 18.75 |
| المجموع = ٣٢ | | | النسبة المئوية = ١٠٠٪ | |

**يتضح من الجدول السابق** أن غالبية العينة (حوالي نصفهم) هم أعضاء المجالس التنفيذية بالمحافظة، ما يعكس التركيز المباشر للدراسة على الأطراف الفاعلة في تطبيق برامج وآليات التمكين الاقتصادي. كما أن وجود موظفين في مديريات التضامن الاجتماعي، ومسؤولين عن برامج المرأة، وخبراء

ميدانيين يضيف تنوعًا مهمًا في الخبرة والتخصص، مما يعزز قدرة الدراسة على تقييم فعالية البرامج من زوايا متعددة.

من جهة أخرى، تتنوع جهات العمل ما بين الوزارات والهيئات الحكومية، منظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، هذا التنوع يتيح فهمًا أفضل لتأثير المبادرات الحكومية وغير الحكومية، ويعكس مشاركة متعددة المستويات في تصميم وتنفيذ برامج الدعم الاقتصادي للمرأة في الريف.

٢. **نتائج متغيرات الدراسة**

**جدول رقم (٦) يوضح تقييم البرامج التدريبية** **ن = ٢٤٠**

| م | العبارات | الاستجابات | | | | | مجموع الأوزان | المتوسط المرجح |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | أوافق بشدة | أوافق | محايد | لا أوافق | لا أوافق بشدة | | |
| ١ | تلقيت تدريبًا من على المهارات الاقتصادية وإدارة المشروعات | 133 | 54 | 38 | 15 | 0 | 1025 | 4.27 |
| ٢ | البرامج التدريبية كانت متكررة بما يكفي لتطوير مهاراتي. | 152 | 51 | 25 | 10 | 2 | 1061 | 4.42 |
| ٣ | أشعر بالرضا عن جودة المواد التدريبية والخبراء القائمين عليها. | 167 | 44 | 19 | 6 | 4 | 1084 | 4.52 |
| ٤ | البرامج المقدمة كانت مناسبة لاحتياجاتي العملية والاقتصادية | 145 | 66 | 20 | 7 | 2 | 1065 | 4.44 |
| ٥ | استفدت من البرامج التدريبية في تحسين طرق الإنتاج أو التسويق لمشروعي. | 170 | 57 | 11 | 2 | 0 | 1115 | 4.65 |
| ٦ | اكتسبت مهارات جديدة قابلة للتطبيق الفعلي بعد حضور التدريب. | 156 | 74 | 9 | 1 | 0 | 1105 | 4.60 |
| ٧ | ساعدتني البرامج التدريبية على اتخاذ قرارات اقتصادية أفضل لمشروعي. | 163 | 59 | 10 | 7 | 1 | 1096 | 4.57 |
| | **المتوسط الوزني** | 155.1 | 57.8 | 18.8 | 6.8 | 1.29 | 1078.7 | 4.49 |
| | **النسبة** | 64.64 | 24.1 | 7.86 | 2.8 | 0.54 | | |
| | **الدرجة النسبية** | % 89.89 | | | | | | |

**تشير نتائج الجدول السابق** إلى ارتفاع مستوى تقييم المبحوثات للبرامج التدريبية المقدمة للمرأة الريفية، حيث بلغ المتوسط المرجح الكلي (٤.٤٩) بنسبة (٨٩.٨٩٪)، وهو ما يعكس رضا مرتفعًا عن هذه البرامج. وقد تركزت أعلى الاستجابات حول الاستفادة التطبيقية من التدريب، خاصة فيما يتعلق بتحسين طرق الإنتاج والتسويق (٤.٦٥)، واكتساب مهارات قابلة للتطبيق (٤.٦٠)، واتخاذ قرارات اقتصادية أفضل (٤.٥٧)، مما يدل على أن التدريب أسهم بشكل مباشر في دعم الأداء الاقتصادي للمبحوثات.

كما أظهرت النتائج ارتفاع مستوى الرضا عن جودة التدريب، حيث بلغ متوسط عبارة "جودة المواد التدريبية والخبراء" (٤.٥٢)، وهو ما يشير إلى كفاءة نسبية في تصميم وتنفيذ البرامج التدريبية. كذلك، حققت عبارة "ملاءمة البرامج لاحتياجات المبحوثات" متوسطًا مرتفعًا (٤.٤٤)، مما يدل على وجود قدر من التوافق بين محتوى التدريب وواقع المرأة الريفية.

وعلى الرغم من ارتفاع التقييم العام، جاءت عبارة "تلقيت تدريبًا من الإدارة المحلية "في المرتبة الأخيرة نسبيًا بمتوسط (٤.٢٧)، وهو ما قد يشير إلى تفاوت في فرص الوصول إلى التدريب أو اختلاف مستويات الاستفادة بين المبحوثات.

وتتفق هذه النتائج مع ما توصلت إليه دراسات كامل (٢٠١٩) وسليم وآخرون (٢٠٢١) وعبد الله (٢٠٢٢)، التي أكدت فاعلية البرامج التدريبية في تنمية المهارات الاقتصادية للمرأة الريفية، كما تدعم نتائج دراسة رصاص (٢٠١٩) التي أوضحت العلاقة بين تنمية الكفاءة الإنتاجية والتمكين الاقتصادي. وتعكس هذه النتائج فعالية البرامج التدريبية كأحد آليات التمكين الاقتصادي، إلا أن تعظيم أثرها يتطلب تكاملها مع منظومة دعم أوسع تشمل التمويل والتسويق، بما يضمن تحقيق أثر اقتصادي مستدام.

**جدول رقم (٧) يوضح تقييم الدعم المالي ن = ٢٤٠**

| م | العبارات | الاستجابات | | | | | مجموع الأوزان | المتوسط المرجح |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | أوافق بشدة | أوافق | محايد | لا أوفق | لا أوافق بشدة | | |
| ١ | حصلت على دعم مالي أو قروض صغيرة لتطوير مشروعي. | 200 | 35 | 5 | 0 | 0 | 1155 | 4.81 |
| ٢ | الدعم المالي المقدم كان كافيًا لتطوير مشروعي الاقتصادي. | 125 | 55 | 49 | 8 | 3 | 1011 | 4.21 |
| ٣ | إجراءات الحصول على الدعم المالي كانت واضحة وسهلة. | 158 | 50 | 29 | 3 | 0 | 1083 | 4.51 |
| ٤ | تم صرف الدعم المالي في الوقت المناسب دون تأخير. | 184 | 33 | 20 | 2 | 1 | 1117 | 4.65 |
| ٥ | ساهم الدعم المالي في زيادة دخل مشروعي أو توسيع نشاطه. | 154 | 70 | 14 | 1 | 1 | 1095 | 4.56 |
| ٦ | كانت شروط السداد (إن وجدت) مناسبة لقدراتي المالية. | 134 | 88 | 9 | 7 | 2 | 1065 | 4.44 |
| ٧ | أعتقد أن الدعم المالي يعزز الاستدامة الاقتصادية للمستفيدين. | 187 | 43 | 7 | 2 | 1 | 1133 | 4.72 |
| | **المتوسط الوزني** | 163.1 | 53.4 | 19 | 3.29 | 1.14 | 1094.1 | 4.56 |
| | **النسبة** | 67.98 | 22.2 | 7.92 | 1.37 | 0.48 | | |
| | **الدرجة النسبية** | % 91.18 | | | | | | |

**يتضح من الجدول السابق** ارتفاع مستوى رضا المبحوثات عن الدعم المالي والقروض الصغيرة المقدمة للمرأة الريفية، حيث بلغ المتوسط المرجح الكلي (٤.٥٦) بنسبة (٩١.١٨٪)، مما يعكس فعالية هذا الدعم في تعزيز النشاط الاقتصادي للمرأة الريفية.

وجاءت أعلى الاستجابات لعبارة "حصلت على دعم مالي أو قروض صغيرة لتطوير مشروعي " بمتوسط (٤.٨١)، وعبارة "أعتقد أن الدعم المالي يعزز الاستدامة الاقتصادية "بمتوسط (٤.٧٢)، مما يدل على إدراك المبحوثات لأهمية التمويل في توسيع النشاط وتحقيق الاستدامة. كما أشارت النتائج إلى وضوح الإجراءات وسهولة الحصول على الدعم (٤.٥١)، وصرف الدعم في الوقت المناسب (٤.٦٥)، وهو ما يعكس كفاءة العمليات الإدارية داخل الإدارة المحلية.

ومع ذلك، أظهرت البيانات بعض التباين في تقييم كفاية الدعم المالي نفسه، حيث سجلت عبارة "الدعم المالي المقدم كان كافيًا لتطوير مشروعي "متوسطًا منخفضًا نسبيًا (٤.٢١)، مما يشير إلى أن حجم التمويل قد لا يغطي جميع احتياجات المستفيدات، وهو أمر أكدته دراسات خضر (٢٠١٨) وخليفة (٢٠٢٠) حول محدودية التمويل كأحد المعوقات الأساسية للتمكين الاقتصادي.

تتفق هذه النتائج أيضًا مع دراسات كامل (٢٠١٩) والغنام وآخرون (٢٠٢٠) وعبد العظيم (٢٠٢٠)، التي أبرزت دور القروض الصغيرة في تحقيق التمكين الاقتصادي وزيادة دخل المرأة الريفية، مع التأكيد على أن الدعم المالي وحده لا يكفي إلا إذا اقترن بالتدريب والإشراف المستمر لضمان استدامة الأثر الاقتصادي.

**جدول رقم (٨) يوضح مستوى المشاركة في القرارات المحلية** **ن = ٢٤٠**

| م | العبارات | الاستجابات | | | | | مجموع الأوزان | المتوسط المرجح |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | أوافق بشدة | أوافق | محايد | لا أوافق | لا أوافق بشدة | | |
| ١ | أشارك في الاجتماعات التي يعقدها المجلس المحلي المتعلقة بالشؤون الاقتصادية. | 154 | 43 | 36 | 5 | 2 | 1062 | 4.43 |
| ٢ | أتمكن من التعبير عن رأيي والمساهمة في اتخاذ القرارات الاقتصادية في المجتمع. | 187 | 40 | 10 | 2 | 1 | 1130 | 4.71 |
| ٣ | تسمح لي الإدارة المحلية بالمشاركة في التخطيط لمشاريع اقتصادية في القرية. | 166 | 48 | 20 | 3 | 3 | 1091 | 4.55 |
| ٤ | أشعر أن صوتي يؤثر على السياسات أو البرامج الاقتصادية المحلية. | 176 | 42 | 19 | 1 | 2 | 1109 | 4.62 |
| ٥ | تم دعمي من قبل الإدارة المحلية لأخذ دور قيادي في الأنشطة الاقتصادية. | 147 | 78 | 11 | 3 | 1 | 1087 | 4.53 |

| | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ٦ | أشارك في تحديد أولويات المشاريع أو التمويلات المقدمة للنساء في القرية. | 155 | 65 | 18 | 2 | 0 | 1093 | 4.55 |
| | **المتوسط الوزني** | 164.1 | 52.6 | 19 | 2.67 | 1.50 | 1095.3 | 4.56 |
| | **النسبة** | 68.40 | 21.9 | 7.92 | 1.11 | 0.63 | | |
| | **الدرجة النسبية** | % 91.28 | | | | | | |

**تشير نتائج الجدول السابق** إلى ارتفاع مستوى مشاركة المرأة الريفية في الأنشطة الاقتصادية ، حيث بلغ المتوسط المرجح الكلي (٤.٥٦) بنسبة (٩١.٢٨٪)، مما يعكس قدرة الإدارة المحلية على تمكين النساء من التعبير عن آرائهن والمساهمة في اتخاذ القرارات الاقتصادية.

وجاءت أعلى الاستجابات لعبارة "أتمكن من التعبير عن رأيي والمساهمة في اتخاذ القرارات الاقتصادية "بمتوسط (٤.٧١)، تليها عبارة "أشعر أن صوتي يؤثر على السياسات أو البرامج الاقتصادية المحلية "بمتوسط (٤.٦٢)، مما يدل على شعور النساء بالفاعلية والتمكين في العمليات الاقتصادية المحلية. كما أظهرت النتائج قدرة النساء على المشاركة في التخطيط للمشاريع الاقتصادية وتحديد أولويات التمويل بمتوسطات مرتفعة (٤.٥٥)، مع دعم الإدارة المحلية لتوليهن أدوار قيادية (٤.٥٣)، وهو ما يعكس تعزيز الإدارة المحلية لمهارات القيادة والمبادرة الاقتصادية لدى النساء الريفيات.

وتتوافق هذه النتائج مع دراسات سلام (٢٠٠٩) وحسين (٢٠١٣)، التي أكدت على أهمية المشاركة السياسية والاقتصادية للنساء الريفيات كآلية رئيسية للتمكين. كما تدعمها نتائج دراسة لبن (٢٠١٦) وجدعون (٢٠١٧)، التي أظهرت أن المشاركة المجتمعية غير الرسمية والثقة بالنفس ترتبط بشكل إيجابي بالقدرة على اتخاذ القرارات الاقتصادية.

ومع ذلك، يشير المتوسط الأدنى لعبارة المشاركة في الاجتماعات أو اللجان المحلية (٤.٤٣) إلى وجود بعض الفجوة في فرص الوصول المتكافئ إلى جميع مستويات المشاركة، وهو ما يتطلب تعزيز الشمولية وضمان وصول كافة الفئات العمرية والاجتماعية إلى آليات صنع القرار الاقتصادي، بما يتماشى مع توصيات دراسة رمضان (٢٠٢٥) بشأن توسيع دور المبادرات المحلية والمنظمات المجتمعية.

**جدول رقم (٩) يوضح التحديات الاجتماعية والثقافية** **ن = ٢٤٠**

| م | العبارات | الاستجابات | | | | | مجموع الأوزان | المتوسط المرجح |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | أوافق بشدة | أوافق | محايد | لا أوفق | لا أوافق بشدة | | |
| ١ | وجود قيود اجتماعية أو أسرية يمنعني من العمل أو ممارسة الأنشطة الاقتصادية. | 153 | 41 | 40 | 3 | 3 | 1058 | 4.41 |
| ٢ | المعتقدات الثقافية في المجتمع تحد من فرصي الاقتصادية. | 156 | 40 | 40 | 3 | 1 | 1067 | 4.45 |

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ٣ | أواجه صعوبة في الحصول على الدعم من المجتمع المحلي لمشاريعي الاقتصادية. | 139 | 62 | 35 | 2 | 2 | 1054 | 4.39 |
| ٤ | العادات والتقاليد تؤثر على قدرتي على الاستفادة من برامج التمكين الاقتصادي. | 155 | 55 | 25 | 3 | 2 | 1078 | 4.49 |
| ٥ | أتعرض أحيانًا لانتقادات أو رفض من أفراد المجتمع بسبب مشاركتي الاقتصادية. | 142 | 78 | 16 | 3 | 1 | 1077 | 4.49 |
| ٦ | صعوبة التنقل أو الوصول إلى مراكز التدريب أو الدعم المالي تعيق استفادتي. | 133 | 76 | 27 | 2 | 2 | 1056 | 4.40 |
| | **المتوسط الوزني** | 146.3 | 58.6 | 30.5 | 2.67 | 1.83 | 1065 | 4.44 |
| | **النسبة** | 60.97 | 24.4 | 12.7 | 1.11 | 0.76 | | |
| | **الدرجة النسبية** | % 88.75 | | | | | | |

**يتضح من الجدول السابق** أن النساء الريفيات يواجهن مجموعة من المعوقات التي تعيق مشاركتهن الاقتصادية، سواء على الصعيد الاجتماعي أو الثقافي أو السياسى، حيث بلغ المتوسط المرجح الكلي (٤.٤٤) بنسبة (٨٨.٧٥ %).

وتتضح أبرز هذه المعوقات في العادات والتقاليد والمعتقدات الثقافية التي تحد من فرص المرأة الاقتصادية، حيث سجلت العبارات المتعلقة بالعادات والتقاليد والانتقادات المجتمعية متوسطًا قدره (٤.٤٩)، إلى جانب القيود الأسرية والاجتماعية التي تعوق ممارسة العمل أو الأنشطة الاقتصادية (٤.٤١). كما تمثل صعوبات التنقل للوصول إلى مراكز التدريب أو الدعم المالي عائقًا مهمًا (٤.٤٠)، مع وجود تحديات في الحصول على الدعم من المجتمع المحلي لمشاريعهن (٤.٣٩).

وتتوافق هذه النتائج مع ما أظهرت الدراسات السابقة، مثل دراسة سلام (٢٠٠٩) ودراسة حسين (٢٠١٣)، التي أكدت على تأثير المعتقدات المجتمعية والأدوار التقليدية للمرأة على مشاركتها الاقتصادية والسياسية. ودراسة خضر (٢٠١٨) وخليفة (٢٠٢٠)، والتي أشارت إلى دور العادات والقيم المجتمعية وضعف البنية التحتية والتنقل في الحد من استفادة النساء من برامج التمكين الاقتصادي.

**جدول رقم (١٠) يوضح مؤشرات التمكين الاقتصادي ن = ٢٤٠**

| م | العبارات | الاستجابات | | | | | مجموع الأوزان | المتوسط المرجح |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | أوافق بشدة | أوافق | محايد | لا أوفق | لا أوافق بشدة | | |
| ١ | زاد دخلي بعد المشاركة في برامج الإدارة المحلية. | 145 | 45 | 45 | 2 | 3 | 1047 | 4.36 |

| | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ٢ | لدي القدرة على إدارة مشروعي أو نشاطي الاقتصادي بشكل مستقل. | 154 | 41 | 40 | 3 | 2 | 1062 | 4.43 |
| ٣ | أتخذ قرارات مالية مهمة تتعلق بمشروعي و دخلي. | 143 | 58 | 35 | 2 | 2 | 1058 | 4.41 |
| ٤ | أمتلك المهارات اللازمة لتوسيع و تطوير مشروعي الاقتصادي. | 152 | 55 | 28 | 3 | 2 | 1072 | 4.47 |
| ٥ | أشعر بالثقة عند التفاوض مع الموردين أو العملاء أو البنوك. | 134 | 86 | 16 | 3 | 1 | 1069 | 4.45 |
| ٦ | تمكنت من توظيف و مساعدة نساء أخريات في مشاريعي أو نشاطاتي الاقتصادية. | 139 | 66 | 31 | 2 | 2 | 1058 | 4.41 |
| ٧ | أشعر أن وضعي الاقتصادي أصبح أفضل مقارنة بالسنوات السابقة. | 158 | 55 | 23 | 2 | 2 | 1085 | 4.52 |
| | **المتوسط الوزني** | 146.4 | 58 | 31.1 | 2.43 | 2 | 1064.4 | 4.44 |
| | **النسبة** | 61.01 | 24.1 | 12.9 | 1.01 | 0.83 | | |
| | **الدرجة النسبية** | % 88.70 | | | | | | |

**تشير نتائج الجدول السابق** إلى أن مؤشرات التمكين الاقتصادي أثرت إيجابيًا على الوضع الاقتصادي للنساء الريفيات، حيث بلغ المتوسط المرجح الكلي (٤.٤٤) بنسبة (٨٨.٧٠٪). وتتضمن أبرز النتائج زيادة الدخل بعد المشاركة في البرامج (٤.٣٦)، القدرة على إدارة المشاريع بشكل مستقل (٤.٤٣)، واتخاذ القرارات المالية المتعلقة بالمشاريع والدخل (٤.٤١).

كما أظهرت النتائج اكتساب المهارات اللازمة لتوسيع وتطوير المشروعات (٤.٤٧)، وزيادة الثقة عند التفاوض مع الموردين والعملاء والبنوك (٤.٤٥)، مع قدرة على توظيف أو مساعدة نساء أخريات (٤.٤١)، وتحسن الوضع الاقتصادي العام مقارنة بالسنوات السابقة (٤.٥٢).

وتتوافق هذه النتائج مع دراسات كامل (٢٠١٩) والغنام وآخرون (٢٠٢٠) التي أشارت إلى أن برامج التدريب والدعم المالي من الإدارة المحلية والمشروعات الصغيرة تعزز من الاستقلالية الاقتصادية والثقة والقدرة على اتخاذ القرارات الاقتصادية لدى المرأة الريفية.

**جدول رقم (١١) يوضح الصعوبات التي تواجه تنفيذ آليات التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية في الإدارة المحلية ن = ٢٤٠**

| م | العبارات | الاستجابات | | | | | مجموع الأوزان | المتوسط المرجح |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | أوافق بشدة | أوافق | محايد | لا أوفق | لا أوافق بشدة | | |

| | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ١ | أواجه صعوبة في الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالفرص الاقتصادية المحلية. | 170 | 48 | 20 | 1 | 1 | 1105 | 4.60 |
| ٢ | أشعر أن تمثيل النساء في الإدارة المحلية ضعيف وغير كافٍ. | 154 | 41 | 40 | 3 | 2 | 1062 | 4.43 |
| ٣ | من الصعب الحصول على التمويل أو الدعم المالي لمشاريعي. | 167 | 50 | 20 | 2 | 1 | 1100 | 4.58 |
| ٤ | القيود الاجتماعية أو الثقافية تعيق مشاركتي في الأنشطة الاقتصادية. | 184 | 33 | 18 | 3 | 2 | 1114 | 4.64 |
| ٥ | البرامج الاقتصادية لا تتناسب مع احتياجاتي الخاصة كمراة ريفية. | 159 | 65 | 14 | 2 | 0 | 1101 | 4.59 |
| ٦ | أفتقر إلى التدريب والمهارات اللازمة للاستفادة من فرص العمل أو المشاريع الاقتصادية. | 165 | 44 | 28 | 2 | 1 | 1090 | 4.54 |
| ٧ | أواجه صعوبة في الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالفرص الاقتصادية المحلية. | 170 | 48 | 20 | 1 | 1 | 1105 | 4.60 |
| | **المتوسط الوزني** | 166.5 | 46.8 | 23.3 | 2.17 | 1.17 | 1095.3 | 4.56 |
| | **النسبة** | 69.38 | 19.5 | 9.72 | 0.90 | 0.49 | | |
| | **الدرجة النسبية** | % 91.28 | | | | | | |

**يتضح من الجدول السابق** أن النساء الريفيات يواجهن عددًا من التحديات والمعوقات التي تحد من استفادتهن الكاملة من الفرص الاقتصادية المحلية، حيث بلغ المتوسط المرجح الكلي (٤.٥٦) بنسبة (٩١.٢٨ %).

وأبرز هذه المعوقات تتضمن القيود الاجتماعية والثقافية التي تعيق المشاركة الاقتصادية (٤.٦٤)، صعوبة الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالفرص الاقتصادية (٤.٦٠)، صعوبة الحصول على التمويل أو الدعم المالي (٤.٥٨)، عدم ملاءمة البرامج الاقتصادية لاحتياجات المرأة الريفية (٤.٥٩)، ونقص التدريب والمهارات اللازمة للاستفادة من الفرص المتاحة (٤.٥٤)، وضعف تمثيل النساء في الإدارة المحلية (٤.٤٣) .

وتتفق هذه النتائج مع الدراسات السابقة مثل دراسة حسين (٢٠١٣) التي أبرزت تأثير القيود الثقافية والاجتماعية على مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي، ومع دراسة خليفة (٢٠٢٠) وخضر (٢٠١٨) التي أظهرت أن ضعف البنية التحتية، ونقص المعلومات، يعيق استفادة المرأة من برامج التمكين الاقتصادي.

كما تعكس النتائج وجود فجوات واضحة بين البرامج الاقتصادية المقدمة واحتياجات المرأة الريفية الفعلية، مما يبرز أهمية تصميم برامج تدريبية ودعم مالي موجهة خصيصًا لتعزيز التمكين الاقتصادي والاستقلالية المالية للنساء.

**على الرغم مما سبق يتضح لنا من نتائج الجدول التالى** أن النساء الريفيات يقمن بدور فعال في تعزيز التمكين الاقتصادي من خلال دعم السياسات والبرامج التي تركز على مشاركتهن في الإدارة المحلية، حيث بلغ المتوسط المرجح الكلي (٤.٥٩) بنسبة (٩١.٨٠٪) وتعكس هذه الدرجة النسبية العالية مدى وعي النساء الريفيات بأهمية المشاركة الفاعلة والتمكين المؤسسي لدعم قدرتهن الاقتصادية، وهو مؤشر إيجابي على أثر التدخلات التنموية في تعزيز استقلالية المرأة في المجتمع الريفي.

وتتفق هذه النتائج مع الدراسات السابقة التي أكدت على أهمية التمكين المؤسسي والتدريب والدعم المالي، مثل دراسات كامل (٢٠١٩) والغنام وآخرون (٢٠٢٠) التي أشارت إلى أثر برامج التدريب والدعم المالي على تعزيز القدرة الاقتصادية للمرأة الريفية، ودراسة خليفة (٢٠٢٠) التي أكدت دور السياسات المحلية والشبكات التعاونية في تحقيق الاستقلال الاقتصادي للمرأة.

**جدول رقم (١٢) يوضح مقترحات لتسهيل تنفيذ آليات الإدارة المحلية وتعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية ن = ٢٤٠**

| م | العبارات | الاستجابات | | | | | مجموع الأوزان | المتوسط المرجح |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | أوافق بشدة | أوافق | محايد | لا أوفق | لا أوافق بشدة | | |
| ١ | العمل على زيادة مشاركة النساء في الإدارة المحلية لتعزيز تمثيلهن. | 170 | 55 | 13 | 2 | 0 | 1113 | 4.64 |
| ٢ | تقديم برامج تدريبية وورش عمل لتنمية المهارات الاقتصادية للمرأة الريفية. | 148 | 88 | 4 | 0 | 0 | 1104 | 4.60 |
| ٣ | تسهيل الحصول على التمويل والقروض الميسرة لدعم المشاريع النسائية. | 157 | 67 | 14 | 1 | 1 | 1098 | 4.58 |
| ٤ | إطلاق حملات توعية في المجتمع لدعم مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي. | 166 | 59 | 15 | 0 | 0 | 1111 | 4.63 |

| | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ٥ | دعم شبكات التعاون بين النساء الريفيات لتبادل الخبرات والموارد. | 171 | 44 | 24 | 0 | 1 | 1104 | 4.60 |
| ٦ | تطوير سياسات محلية تراعي احتياجات المرأة الريفية وتمكنها اقتصاديًا. | 158 | 53 | 29 | 0 | 0 | 1089 | 4.54 |
| ٧ | تحسين الوصول إلى المعلومات والخدمات الاقتصادية . | 164 | 45 | 30 | 1 | 0 | 1092 | 4.55 |
| | **المتوسط الوزني** | 162 | 58.7 | 18.4 | 0.57 | 0.29 | 1101.5 | 4.59 |
| | **النسبة** | 67.5 | 24.4 | 7.68 | 0.24 | 0.12 | | |
| | **الدرجة النسبية** | % 91.80 | | | | | | |

**جدول رقم (١٣) يوضح استجابات المبحوثين من القيادات المحلية والخبراء فى ضوء نتائج متغيرات الدراسة ن = ٣٢**

| الأسئلة | الاستجابات |
|---|---|
| | **المحور الأول: دور الإدارة المحلية في تمكين المرأة الريفية** |
| **ما طبيعة البرامج أو المبادرات التي تنفذها الإدارة المحلية لتمكين المرأة الريفية اقتصاديًا؟** | أ. بناء القدرات والتدريب :تشير الاستجابات إلى تنفيذ برامج تدريبية تهدف إلى تنمية المهارات المهنية والحرفية، إلى جانب تعزيز المهارات المالية والرقمية للمرأة الريفية .<br>ب. دعم المشروعات والتمويل: تركز الجهات المحلية على توفير آليات تمويل متنوعة، مثل القروض الميسّرة والمنح، مع تبسيط الإجراءات الإدارية اللازمة لإنشاء المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر .<br>ج. تعزيز التنظيمات المحلية: تتضمن الجهود دعم إنشاء وتفعيل الجمعيات والتعاونيات النسائية، بما يسهم في تحسين الإنتاجية وتعزيز القدرة التفاوضية والتسويقية للنساء .<br>د. الشراكات المؤسسية: توضح الاستجابات وجود تعاون بين الإدارة المحلية ومؤسسات المجتمع المدني والجهات الحكومية الأخرى لتنفيذ برامج مشتركة تدعم التمكين الاقتصادي .<br>هـ. تحسين الوصول إلى الموارد والأسواق: تشمل المبادرات توفير الموارد الإنتاجية وتسهيل الوصول إلى الأسواق، سواء من خلال المنافذ التقليدية أو الوسائل الرقمية الحديثة. |
| **كيف يتم تحديد احتياجات النساء الريفيات قبل تصميم هذه البرامج؟** | أ. الدراسات الميدانية والمسوح: إجراء بحوث ومسوح ميدانية لجمع بيانات كمية ونوعية حول أوضاع النساء واحتياجاتهن الاقتصادية والاجتماعية .<br>ب. المقابلات والمجموعات البؤرية: تنظيم جلسات نقاش ومقابلات مباشرة مع النساء الريفيات لفهم التحديات الفعلية التي يواجهنها .<br>ج. التنسيق مع القيادات المحلية: الاعتماد على آراء القيادات المجتمعية (مثل العمد، وممثلي المجتمع المحلي) لتحديد أولويات الاحتياجات .<br>د. تحليل البيانات المتاحة: استخدام البيانات والإحصاءات الرسمية لتحديد الفجوات في الخدمات والفرص الاقتصادية .<br>هـ. التغذية الراجعة من البرامج السابقة: الاستفادة من تقييمات المبادرات السابقة لاستخلاص الدروس وتحديد الاحتياجات غير الملبّاة . |

| | |
|---|---|
| **ما الجهات التي تتعاون معها الإدارة المحلية في تنفيذ برامج التمكين؟** | أ. الجهات الحكومية: التعاون مع الوزارات والهيئات الحكومية المعنية (مثل التضامن الاجتماعي، الزراعة، والتنمية المحلية) لتوفير الدعم الفني والمالي .<br>ب. منظمات المجتمع المدني: الشراكة مع الجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية التي تمتلك خبرة ميدانية في العمل مع المرأة الريفية .<br>ج. المنظمات الدولية: التعاون مع المنظمات الدولية والجهات المانحة لتوفير التمويل والخبرات الفنية .<br>د. القطاع الخاص: إشراك الشركات والمؤسسات الخاصة في التدريب، التمويل، أو تسويق المنتجات ضمن إطار المسؤولية المجتمعية .<br>هـ. المؤسسات المالية: التعاون مع البنوك وجهات التمويل متناهي الصغر لتسهيل حصول النساء على القروض والخدمات المالية . |
| **كيف تقيّمون مستوى مشاركة المرأة الريفية في هذه البرامج؟** | أ. معدلات المشاركة: قياس عدد النساء المشاركات في البرامج مقارنة بالمستهدف، وتحليل نسب الحضور والاستمرارية .<br>ب. درجة التفاعل: تقييم مدى تفاعل المشاركات أثناء تنفيذ الأنشطة، مثل الالتزام بالحضور والمشاركة في التدريب والتطبيق العملي .<br>ج. مستوى الاستفادة الاقتصادية: قياس أثر البرامج على تحسين الدخل، أو إنشاء مشروعات جديدة، أو تطوير أنشطة قائمة .<br>د. التغير في المهارات والمعرفة: تقييم ما اكتسبته المشاركات من مهارات مهنية أو إدارية أو مالية نتيجة البرنامج .<br>هـ. رضا المستفيدات: جمع آراء النساء المشاركات حول جودة البرامج ومدى تلبيتها لاحتياجاتهن من خلال استبيانات أو مقابلات. |
| **ما أبرز النتائج أو الآثار التي لاحظتموها على النساء المستفيدات؟** | أ. تحسن الوضع الاقتصادي: زيادة دخل النساء المستفيدات، ونجاح بعضهن في إنشاء أو تطوير مشروعات صغيرة، مما يعزز الاستقلال المالي .<br>ب. تنمية المهارات والقدرات:اكتساب مهارات مهنية وإدارية ومالية جديدة، ساهمت في تحسين كفاءة إدارة المشروعات .<br>ج. تعزيز الثقة بالنفس: ارتفاع مستوى الثقة والقدرة على اتخاذ القرار، سواء على المستوى الشخصي أو الأسري .<br>د. تحسن المكانة الاجتماعية: زيادة تقدير المجتمع لدور المرأة، وتعزيز مشاركتها في الأنشطة المجتمعية .<br>هـ. الاستدامة والتوسع: انتقال الخبرات إلى نساء أخريات داخل المجتمع المحلي . |
| **المحور الثاني: آليات تنفيذ برامج التمكين الاقتصادى** | |
| **ما الخطوات التي تتبعها الإدارة المحلية في تنفيذ برامج** | أ. تحديد الاحتياجات والأولويات: إجراء دراسات ميدانية وتحليل البيانات لتحديد احتياجات النساء الريفيات والفجوات القائمة .<br>ب. تصميم البرامج:وضع خطط وبرامج مناسبة تستجيب للاحتياجات المحددة، مع تحديد الأهداف والفئات المستهدفة وآليات التنفيذ . |

| | |
|---|---|
| **التمكين الاقتصادي؟** | ج. تعبئة الموارد والشراكات: توفير الموارد المالية والبشرية، وبناء شراكات مع الجهات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص .<br>د. تنفيذ الأنشطة: تنفيذ البرامج التدريبية أو التمويلية أو الإنتاجية وفقًا للخطة الموضوعة.<br>هـ. المتابعة والتقييم: مراقبة سير التنفيذ وتقييم النتائج بشكل دوري، مع إدخال التحسينات اللازمة لضمان الاستدامة . |
| **ما الموارد المتاحة (بشرية، مالية، فنية) لتنفيذ هذه البرامج؟** | أ. الموارد البشرية: تتمثل فى كوادر متخصصة في التدريب والإرشاد الاقتصادي والاجتماعي وفرق إدارة البرامج والمتابعة والتقييم، بما في ذلك خبراء محليون .<br>ب. الموارد المالية : تتمثل فى ميزانيات مخصصة من الإدارة المحلية وتمويل من الجهات الحكومية أو منظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية، ودعم مالي من القطاع الخاص أو برامج التمويل متناهي الصغر .<br>ج. الموارد الفنية والتقنية : تتمثل فى أدوات للتدريب والإنتاج، برامج وتطبيقات لإدارة المشروعات والتسويق الرقمي، ومنصات لتبادل الخبرات بين المستفيدات والمشرفين . |
| **كيف يتم متابعة وتقييم البرامج المقدمة للمرأة الريفية؟** | أ. المتابعة الدورية من خلال (متابعة سير تنفيذ الأنشطة بشكل منتظم للتأكد من الالتزام بالخطط الزمني، وزيارة المواقع الميدانية ).<br>ب. جمع البيانات والمعلومات من خلال (استخدام استمارات متابعة، سجلات حضور، وتقارير مرحلية لقياس التقدم، وتوثيق المخرجات والأنشطة المنفذة لكل برنامج).<br>ج. تقييم النتائج والأثر من خلال (قياس مدى تحقيق الأهداف المحددة، مثل زيادة الدخل، أو تحسين المهارات، أو عدد المشروعات الناجحة، استخدام مؤشرات كمية (عدد المشاركات، الدخل، حجم المشاريع) ونوعية (رضا المستفيدات، الثقة بالنفس، المشاركة الاجتماعية) .<br>د. التغذية الراجعة للمستفيدات من خلال (إشراك النساء المشاركات في تقديم آرائهن حول جودة البرامج ومدى تلبيتها لاحتياجاتهن، استخدام ملاحظاتهن لتحسين جودة الخدمات والأنشطة المستقبلية). |
| **هل توجد خطط مستقبلية لتطوير أو توسيع هذه البرامج؟** | أ. توسيع قاعدة المستفيدات من خلال زيادة عدد النساء الريفيات المستفيدات من البرامج لتشمل مناطق جديدة أو فئات أكثر ضعفًا .<br>ب. تنويع البرامج والخدمات من خلال إدخال مجالات تدريبية جديدة، مثل التسويق الرقمي، الزراعة المستدامة، والصناعات الصغيرة، وتقديم برامج تمويلية أو استشارية متخصصة حسب احتياجات كل مجتمع .<br>ج. تعزيز الشراكات من خلال بناء شراكات أوسع مع الجهات الحكومية، منظمات المجتمع المدني، القطاع الخاص، والمنظمات الدولية لتوفير الموارد والخبرات .<br>د. تطوير أدوات المتابعة والتقييم من خلال استخدام تقنيات حديثة لجمع البيانات وتحليل الأثر، مثل الأنظمة الرقمية والتطبيقات الذكية .<br>هـ. استدامة البرامج من خلال تطوير آليات لضمان استمرار المشروعات ودعم نقل الخبرات بين المستفيدات، وتحفيز التكافل الاجتماعي داخل المجتمع المحلي. |
| **المحور الثالث: التحديات والمعوقات** | |
| **ما أبرز التحديات** | أ. نقص الموارد المالية من حيث محدودية الميزانيات المخصصة للبرامج، أو عدم انتظام التمويل من الجهات الشريكة . |

| | |
|---|---|
| **التي تواجه الإدارة المحلية في تنفيذ برامج تمكين المرأة الريفية** | ب. نقص الكوادر البشرية المؤهلة من حيث قلة المتخصصين في التدريب والإرشاد الاقتصادي والاجتماعي، أو ارتفاع نسب عبء العمل على الفرق القائمة .<br>ج. الحواجز الاجتماعية والثقافية من حيث مقاومة بعض الأسر أو المجتمعات لتغيير أدوار المرأة التقليدية أو مشاركتها في الأنشطة الاقتصادية .<br>د. صعوبة الوصول إلى الفئات المستهدفة من حيث التحديات المرتبطة بالمناطق النائية أو انتشار النساء في مناطق واسعة مما يصعب تقديم البرامج بانتظام .<br>هـ. تحديات متابعة وتقييم الأثر من خلال صعوبة جمع البيانات الموثوقة وقياس نتائج البرامج بدقة، خاصة في المجتمعات الريفية البعيدة . |
| **كيف تؤثر هذه التحديات على استمرارية البرامج؟** | أ. تأخير التنفيذ بسبب نقص الموارد المالية أو الكوادر المؤهلة يؤدي إلى تأخير البدء أو استكمال البرامج .<br>ب. تقلص عدد المستفيدات بسبب صعوبة الوصول إلى المناطق النائية أو المقاومة الاجتماعية تؤدي إلى استهداف عدد أقل من النساء مما يقلل الأثر .<br>ج. ضعف جودة التنفيذ بسبب قلة الخبرات أو نقص المعدات الفنية قد تؤثر على جودة التدريب أو الدعم المقدم، مما يقلل من فعالية البرامج .<br>د. انخفاض الاستدامة بسبب غياب آليات متابعة وتقييم دقيقة يؤدي إلى صعوبة ضمان استمرار المشروعات أو نقل الخبرات بين المستفيدات .<br>هـ. تراجع الالتزام والشراكات بسبب التأخيرات والمشكلات التشغيلية قد تقلل من ثقة الجهات الشريكة أو الممولين، مما يحد من دعمهم للبرامج مستقبلاً . |
| **المحور الرابع: مقترحات التطوير** | |
| **ما المقترحات التي ترونها مناسبة لتحسين دور الإدارة المحلية في تمكين المرأة الريفية؟** | أ. زيادة الموارد المالية والبشرية من خلال تخصيص ميزانيات أكبر للبرامج وتوظيف كوادر مؤهلة لتوسيع نطاق الخدمات وتحسين جودة التنفيذ .<br>ب. تطوير برامج التدريب والخدمات من خلال تنويع برامج التدريب لتشمل مهارات حديثة مثل التسويق الرقمي، الإدارة المالية، والزراعة المستدامة، وتقديم خدمات استشارية ودعم تقني متواصل للمستفيدات .<br>ج. تعزيز الشراكات والتعاون من خلال إقامة شراكات أوسع مع منظمات المجتمع المدني، القطاع الخاص، والجهات الحكومية لتبادل الخبرات والموارد .<br>د. تحسين آليات المتابعة والتقييم من خلال استخدام أنظمة رقمية وتقنيات حديثة لجمع البيانات وقياس أثر البرامج بدقة، مما يساهم في تحسين التخطيط واتخاذ القرار .<br>هـ. زيادة التوعية وتغيير المواقف الاجتماعية من خلال تنظيم حملات توعية لدعم مشاركة المرأة في الأنشطة الاقتصادية وكسر الحواجز الاجتماعية والثقافية .<br>و. ضمان الاستدامة ونقل الخبرات بين المستفيدات من خلال وضع آليات لضمان استمرار المشروعات ، وتوسيع دائرة الاستفادة داخل المجتمع المحلي . |
| **ما الدور الذي يمكن** | أ. توفير التمويل والدعم المالي من خلال تقديم منح أو قروض ميسّرة، وتمويل مشروعات صغيرة ومتناهية الصغر لدعم المستفيدات . |

| | |
|---|---|
| **أن تقوم به الجهات الأخرى (الحكومية أو الأهلية) لدعم هذه الجهود؟** | ب. تقديم الخبرات الفنية والتدريبية من خلال تدريب وتأهيل الكوادر، وتقديم ورش عمل للمستفيدات في مجالات متنوعة مثل الإنتاج، التسويق، والإدارة المالية .<br>ج. التنسيق والتكامل المؤسسي من خلال التعاون مع الإدارة المحلية لتوحيد الجهود وتجنب ازدواجية البرامج، ومشاركة البيانات والمعلومات .<br>د. تطوير البنية التحتية والخدمات الداعمة من خلال توفير مرافق تدريبية، أدوات إنتاج، تكنولوجيا رقمية، أو خدمات استشارية مستمرة .<br>هـ. التوعية والدعم المجتمعي من خلال المساهمة في حملات توعية لتغيير المواقف الاجتماعية وتشجيع مشاركة المرأة في الأنشطة الاقتصادية . |

**٣. <u>تحليل النتائج في ضوء فروض الدراسة</u>**

تشير نتائج الدراسة إلى وجود أثر إيجابي واضح لتطبيق آليات الإدارة المحلية على مستوى التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية. ويؤكد هذا النتائج الخاصة بالفرض الرئيسي، حيث أظهرت البيانات أن الإدارة المحلية تعتمد مجموعة متكاملة من الآليات، تشمل البرامج التدريبية، الدعم المالي، تعزيز مشاركة المرأة في القرارات المحلية، بالإضافة إلى جهود التوعية وتحسين الوصول للموارد والخدمات الاقتصادية. وأن هذه البرامج أسهمت بشكل ملموس في تحسين المهارات الاقتصادية للمرأة، وزيادة الدخل، وتعزيز الاستقلال المالي، بما يعكس تأثيرًا إيجابيًا على مستوى التمكين الاقتصادي.

أما بالنسبة للفرض الأول المتعلق بالبرامج التدريبية، أظهرت النتائج أن تدريب المرأة الريفية على المهارات المهنية والإدارية والمالية والرقمية أسهم في تعزيز قدراتها على إدارة مشروعاتها واتخاذ القرارات الاقتصادية بشكل مستقل. وقد سجلت الاستجابات ارتفاعًا في متوسطات التقييم، ما يؤكد أن البرامج التدريبية التي تنفذها الإدارة المحلية تحقق أهدافها في بناء القدرات الاقتصادية للمرأة الريفية.

أما الفرض الثاني، المتعلق بالدعم المالي، فقد أظهرت النتائج أن القروض الميسرة والمنح المقدمة من الإدارة المحلية أسهمت في تحسين الوضع المالي للنساء الريفيات وتمكينهن من إنشاء مشروعات صغيرة أو توسيع مشروعاتهن القائمة. كما أظهرت البيانات زيادة ملحوظة في الدخل والثقة المالية لدى المستفيدات، مما يعزز من صحة هذا الفرض ويؤكد الدور المحوري للتمويل في التمكين الاقتصادي.

وفيما يتعلق بالفرض الثالث الخاص بمشاركة المرأة في القرارات المحلية، أظهرت النتائج أن النساء الريفيات شاركن في تحديد أولويات المشاريع والبرامج الاقتصادية، وتفاعلن مع أنشطة التخطيط واتخاذ القرار على مستوى المجتمع المحلي. وقد ساهمت هذه المشاركة في تعزيز الثقة بالنفس والقدرة على إدارة المشروعات، مما يؤكد وجود علاقة إيجابية بين مشاركة المرأة في القرارات الاقتصادية وتمكينها على المستوى الاقتصادي.

أما الفرض الرابع، والمتعلق بالعوائق الاجتماعية والثقافية، فقد بينت النتائج أن القيود الأسرية، المعتقدات الثقافية، وصعوبات التنقل تشكل تحديات أمام مشاركة المرأة في الأنشطة الاقتصادية. ومع ذلك،

أظهرت البيانات أن تأثير هذه العوائق يمكن التخفيف منه من خلال البرامج التدريبية، الدعم المالي، والتوعية المجتمعية. ويشير هذا إلى أن العلاقة بين العوائق الاجتماعية والثقافية والتمكين الاقتصادي للمرأة الريفية علاقة سلبية، لكنها قابلة للتعديل، مما يدعم الفرض الرابع جزئيًا.

وبناءً على ما سبق، يمكن استنتاج أن الإدارة المحلية تلعب دورًا إيجابيًا ومتعدد الأبعاد في تمكين المرأة الريفية اقتصاديًا، من خلال البرامج التدريبية، الدعم المالي، تعزيز المشاركة المجتمعية، وتطوير آليات التوعية. كما توضح النتائج أن التحديات الاجتماعية والثقافية لا تزال قائمة، لكنها ليست عائقاً أمام التمكين، خاصة عند وجود تدخلات مدروسة وشاملة. وتؤكد هذه النتائج أهمية تعزيز الموارد، تنويع برامج التدريب، وتوسيع الشراكات مع الجهات الحكومية، المجتمع المدني، والقطاع الخاص لضمان استدامة التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية.

**حادى عشر: إطار تنفيذي مقترح لتمكين المرأة الريفية في مصر في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠م**

| الهدف الرئيسي | الأهداف الفرعية | الإجراءات | المسؤول عن التنفيذ | المدة الزمنية | مؤشرات قياس الأداء |
|---|---|---|---|---|---|
| تعزيز التمكين الاقتصادي | زيادة عدد المشروعات الصغيرة المملوكة للمرأة بنسبة ٣٠٪ خلال ١٨ شهرًا | تقديم قروض + تدريب ريادة أعمال | جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر + البنوك | ٦–١٨ شهر | عدد المشروعات الجديدة |
| | تدريب ٥٠٠ سيدة ريفية على مهارات التسويق خلال عام | برامج تدريب تسويقي | وزارة التجارة والصناعة + منظمات المجتمع المدني | ٦–١٢ شهر | عدد المتدربات |
| | رفع متوسط دخل المرأة الريفية بنسبة ٢٠٪ خلال عامين | دعم الإنتاج والتسويق | وزارة التجارة + القطاع الخاص | ١٢–٢٤ شهر | نسبة زيادة الدخل |
| | توفير ٣٠٠ فرصة عمل جديدة خلال ١٨ شهرًا | ربط التدريب بسوق العمل | جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر + القطاع الخاص | ٦–١٨ شهر | عدد فرص العمل |
| تطوير التعليم والتدريب | خفض نسبة الأمية بين النساء بنسبة ٢٥٪ خلال عامين | فصول محو الأمية | الهيئة العامة لتعليم الكبار | ١٢–٢٤ شهر | نسبة الأمية |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | تدريب ٦٠٠ سيدة على مهارات مهنية خلال ١٨ شهرًا | برامج تدريب حرفي | وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني + الجمعيات | ٦–١٨ شهر | عدد المتدربات |
| | تأهيل ٣٠٠ سيدة للعمل الرقمي خلال عام | تدريب مهارات رقمية | وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات | ٦–١٢ شهر | عدد المستفيدات |
| | تحسين فرص التوظيف بنسبة ٢٠٪ خلال عامين | ربط التدريب بالتوظيف | وزارة القوى العاملة + القطاع الخاص | ١٢–٢٤ شهر | نسبة التوظيف |
| | إنشاء عدد من مراكز التدريب المحلية خلال عام | تجهيز مراكز تدريب | | ٦–١٢ شهر | عدد المراكز |
| **تحسين الخدمات الصحية والاجتماعية** | تقديم خدمات صحية لـ ١٠٠٠ سيدة خلال عام | قوافل طبية دورية | وزارة الصحة والسكان | ٣–١٢ شهر | عدد المستفيدات |
| | زيادة الوعي الصحي بنسبة ٥٠٪ خلال عام | حملات توعية | وزارة الصحة والسكان+ منظمات المجتمع المدني | ٦–١٢ شهر | نتائج الاستبيانات |
| | إدراج ٧٠٪ من المستحقات في برامج الدعم خلال عام | تسجيل في برامج الحماية | وزارة التضامن الاجتماعي | ٦–١٢ شهر | عدد المستفيدات |
| | تقليل معدلات الأمراض المرتبطة بسوء التغذية بنسبة ١٥٪ خلال عامين | برامج تغذية | وزارة الصحة والسكان + منظمات المجتمع المدني | ١٢–٢٤ شهر | معدلات المرض |
| | توفير خدمات تنظيم الأسرة لـ ٦٠٪ من المستهدفات خلال عام | حملات تنظيم الأسرة | وزارة الصحة والسكان | ٦–١٢ شهر | نسبة المستفيدات |
| **تعزيز المشاركة المجتمعية والسياسية** | زيادة تمثيل المرأة في اللجان المحلية إلى ٣٠٪ خلال عام | تخصيص مقاعد | جهات حكومية مختصة + المجلس القومي للمرأة | ٦–١٢ شهر | نسبة التمثيل |
| | تنظيم ٥٠ ندوة توعوية خلال عام | ندوات تثقيفية | المجلس القومي للمرأة | ٣–١٢ شهر | عدد الندوات |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | رفع نسبة المشاركة المجتمعية بنسبة ٢٥٪ خلال عامين | حملات مشاركة | المجلس القومي للمرأة + منظمات المجتمع المدني | ١٢–٢٤ شهر | نسبة المشاركة |
| | تدريب ٢٠٠ سيدة على القيادة المحلية خلال عام | برامج إعداد قيادات | المجلس القومي للمرأة | ٦–١٢ شهر | عدد المتدربات |
| | زيادة الوعي بالحقوق القانونية بنسبة ٤٠٪ خلال عام | حملات توعية قانونية | منظمات المجتمع المدني | ٦–١٢ شهر | نتائج القياس |
| **بناء قاعدة بيانات ودعم اتخاذ القرار** | إنشاء قاعدة بيانات رقمية خلال ٦ أشهر | جمع بيانات ميدانية | الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء + مراكز البحوث | ٣–٦ شهر | توفر قاعدة البيانات |
| | تحديث البيانات بنسبة ٩٠٪ سنويًا | نظام تحديث دوري | | سنوي | نسبة التحديث |
| | حصر ١٠٠٪ من النساء المستهدفات خلال عام | مسوح ميدانية | | ٦–١٢ شهر | نسبة الحصر |
| | تحسين جودة البيانات بنسبة ٨٠٪ خلال عام | مراجعة وتدقيق البيانات | مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار | ٦–١٢ شهر | دقة البيانات |
| | استخدام البيانات في ٧٠٪ من القرارات المحلية خلال عام | دعم اتخاذ القرار | | ٦–١٢ شهر | عدد القرارات المبنية على بيانات |

## قائمة المراجع

### أولاً: المراجع العربية


ابن منظور .(٢٠٠٢) .لسان العرب .القاهرة: دار المعارف .

أبو العلا، م .(٢٠١٥) .دور المجالس المحلية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. القاهرة: دار الفكر العربي.

أيمن ، هايدى. (٢٠٢٥).المرأة الريفية قلب المجتمع.. جهود مصر لدعم النساء الريفيات – بوابة الأهرام، ١٥ أكتوبر. https://gate.ahram.org.eg/News/5305423.aspx

البنك المركزي المصري. (٢٠٢٣).تقرير الشمول المالي في مصر .القاهرة: البنك المركزي المصري.

إيمان سمير. (٢٠٢٥)ز محافظ أسيوط، *تنفيذ ١١٨ مشروع أسر منتجة خلال عام*، موقع القاهرة، ٥ يناير . https://www.cairo24.com

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (٢٠٢٥) .النشرة السنوية لإحصاءات سوق العمل .القاهرة.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (بدون تاريخ). المرأة المصرية في أرقام. https://www.capmas.gov.eg

الرمادي، آية أحمد محمد كامل. (٢٠٢٤) .الشمول المالي كمؤشر لتحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية .المجلة العلمية للخدمة الاجتماعية – دراسات وبحوث تطبيقية، المجلد ١، العدد ٢٧، ص ص ٢٢–٥٢. جامعة أسيوط – كلية الخدمة الاجتماعية.

السروجي، طلعت مصطفى.(٢٠٠٩) .نماذج ونظريات في الخدمة الاجتماعية .القاهرة: دار الفكر العربي.

ـــــــــــــــ.(٢٠١٢) .التنمية المحلية والتخطيط الاجتماعى .القاهرة: دار الفكر العربي.

المجلس القومي للمرأة. (٢٠١٧). الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠ .القاهرة: المجلس القومي للمرأة. https://ncw.gov.eg

المنجد، أ. (٢٠٠٨) .المنجد في اللغة العربية. بيروت: دار الفكر .

الهيئة العامة للاستعلامات. (بدون تاريخ). تمكين المرأة في إطار رؤية مصر ٢٠٣٠. https://sis.gov.eg

بوابة الأهرام. (٢٠٢٣). جهود الدولة في تمكين المرأة الريفية اقتصاديًا في إطار رؤية مصر ٢٠٣٠. https://gate.ahram.org.eg

جدعون، زينة .(٢٠١٧) . دور الإذاعة المحلية في تمكين المرأة الريفية لمساهمتها في التنمية: دراسة ميدانية حول النساء الريفيات– جيجل نموذجاً. مجلة الحكمة للدراسات الإعلامية والاتصالية، ١٠، ١١٠–١٢٧ . https://doi.org/10.12816/0048563

جمهورية مصر العربية. (٢٠١٦). رؤية مصر ٢٠٣٠: استراتيجية التنمية المستدامة .القاهرة: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية. https://sis.gov.eg

جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر. (٢٠٢٣) .تقرير دعم وتمويل المشروعات .القاهرة.

حامد، غادة حمدان، (٢٠٢٠): تمكين المرأة صحياً ومهنياً لتحقيق التنمية المستدامة، المجلة العربية لدراسات وبحوث العلوم التربوية والإنسانية ، ع (٢١).

حسين، الحسين حامد محمد. (٢٠١٣) .التربية المدنية وتمكين المرأة الريفية في المجتمع المصري .الثقافة والتنمية، السنة ١٣، العدد ٦٨، ص ص ١٢١–١٨٠. جمعية الثقافة من أجل التنمية.

خضر، سلوى عامر .(٢٠١٨) .دور التمويل متناهي الصغر في التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية .المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، ٢٨(٢)، ٨٥٩–٨٨٢.

خليفة، إيمان عبد السلام محمود .(٢٠٢٠) .المشروعات الصغيرة كآلية لتمكين المرأة الريفية اجتماعياً واقتصادياً في النطاقات الجغرافية المختلفة .مجلة الاقتصاد الزراعي والعلوم الاجتماعية، ١١(١٢)، ١٠٤٩–١٠٥٧ . https://doi.org/10.21608/JAESS.2021.58116.1003

ربيع، س. ر. م.، &محمد منتصر، ي. ج. ز. (٢٠٢٥). دور الجمعيات الأهلية في تحقيق التمكين المالي للمرأة في ضوء استراتيجية مصر ٢٠٣٠ .المجلة المصرية للخدمة الاجتماعية والعلوم الاجتماعية، ٣٩(٢)، ٢٨٣–٣٢٥. doi:10.21608/jfss.2025.427814.

رصاص، نهاد علي بدوي. (٢٠١٩) .الكفاءة الإدارية والإنتاجية وعلاقتها بتمكين المرأة الريفية اقتصاديًا في ضوء ممارسات التنمية المستدامة .مجلة البحوث في مجالات التربية النوعية، العدد ٢٢، ص ص ٢١٩–٢٧٥. جامعة المنيا – كلية التربية النوعية.

رمضان، هاجر على محمد. (٢٠٢٥) .تمكين المرأة الريفية وتعزيز مشاركتها في المجتمع .مجلة كلية الآداب – جامعة المنصورة، العدد السادس والسبعون (٧٦)، صـ ٣٢١–٣٤٣.

سلام، منى جميل. (٢٠٠٩) .العوامل المؤثرة في تمكين المرأة الريفية من الفوز بعضوية المجالس الشعبية المحلية .مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، المجلد السابع والعشرون (٢٧)، العدد الرابع (٤)، صـ ١٨٦٧–١٩١٠.

سليم، مجدة مأمون محمد رسلان، وآخرون. (٢٠٢١) .فاعلية برنامج تدريبي للتمكين الاقتصادي للمرأة الريفية في صناعة الملابس الجاهزة .مجلة البحوث في مجالات التربية النوعية، العدد ٣٣، ص ص ٧١٩–٧٦٠. جامعة المنيا – كلية التربية النوعية.

عبد الخالق، علاء شوقي، السيد، حسن عبد العال، ومغاوري، طارق عبد الفتاح. (٢٠١٠) .دور المجالس الشعبية المحلية في التنمية الريفية في بعض قرى محافظة الشرقية .مجلة البحوث الزراعية بجامعة الزقازيق، المجلد السابع والثلاثون (٣٧)، العدد الثالث (٣)، صـ ٧٣٩–٧٦٥.

عبد المجيد، هشام سيد ، (٢٠٠٧): المدخل إلى الممارسة العامة فى الخدمة الاجتماعية، القاهرة، دار المهندس للطباعة.

عبد المنصف ، صارفيناز محمد جمال الدين. (٢٠٢٥). فعالية برامج الجمعيات الأهلية في تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة المعيلة في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠ .مجلة مستقبل العلوم الاجتماعية، ٢٠(٤)، ٢٤٩–٣١٠.

عبدالعظيم، أسماء مصطفى محمود. (٢٠٢٠) .التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية والتنمية المستدامة: دراسة حالة على بعض المستفيدات من جهاز تنمية المشروعات بمحافظة بني سويف .مجلة قطاع الدراسات الإنسانية، العدد ٢٦، ص ص ٦٤٩–٦٩٢. جامعة الأزهر – كلية الدراسات الإنسانية . https://doi.org/10.21608/JSH.2020.135326.

عبدالله، إحسان محمد أحمد .(٢٠٢١) .برنامج مهني لطريقة تنظيم المجتمع لبناء قدرات الرائدات الريفيات لتمكين المرأة الريفية من تحقيق الحماية الاجتماعية .مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، ٥٣(٣)، ٥٦٩–٦٠٤ . https://doi.org/10.21608/JSSWH.2021.57355.1195

عطية، ن. خ.، حسين، ش. ص.، حمدي، و.، &الشرقاوي، و. (٢٠٢٠). وضع المرأة الريفية في مصر .السكان: بحوث ودراسات، (١٠٠)، ١٠٠–١٢٦. الجهاز المركزي المصري للتعبئة العامة والإحصاء . https://search.mandumah.com/Record/1318365

على ، ماهر أبو المعاطي .(٢٠١٠) .الاتجاهات الحديثة في تمكين المرأة والتنمية .القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

ـــــــــــ .(٢٠١٤). التنمية المحلية والمشاركة المجتمعية .القاهرة: دار المعرفة الجامعية.

عميرش، نجوى،(٢٠٢٣): آليات تمكين المرأة لتحقيق التنمية المستدامة، مجلة آفاق علمية، مجلد (١٥)، عدد (٢)، ص–ص ٨٩٧– ٩١٥.

غزلان، فليج. (٢٠٢٠) .التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية كآلية لتحقيق التنمية في الجزائر .المجلة الدولية أبحاث في العلوم التربوية والإنسانية والآداب واللغات، المجلد ٢، العدد ١، ص ص ٨٦٢–٨٨١.

الغنام، جهاد محمود صابر ، إسماعيل، فوزى عبد الرحمن، وونيس، سامية قدري .(٢٠٢٠) .دور المجلس القومي للمرأة في التمكين الاقتصادي: مشروع المرأة المعيلة نموذجاً .مجلة البحث العلمي في الآداب، ٢١(٦)، ٣١٥–٣٣٧ . https://doi.org/10.21608/JSSA.2020.115409

قانون الإدارة المحلية رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ .

كامل، علياء الحسين محمد .(٢٠١٩) .دور المشروعات الصغيرة في التمكين الاقتصادي للمرأة: المجلس القومي للمرأة بمحافظة الجيزة نموذجاً – دراسة ميدانية في أنثروبولوجيا التنمية .مجلة كلية الآداب، ٩٦، ١–٣٢.

لبن، خالد أنور علي، ونويصر، سحر محمد شلبي .(٢٠١٦) .محددات تمكين المرأة الريفية: دراسة ميدانية ببعض قرى محافظة الشرقية .مجلة الاقتصاد الزراعي والعلوم الاجتماعية، ٧(١١)، ١٠٢٧–١٠٣٨ . https://doi.org/10.21608/JAESS.2016.38145

لسان العرب. (٢٠٠٢) .لسان العرب في معاني الكلمات والمصطلحات . القاهرة: دار المعارف.

مصطفى، إيمان سيد حسن حسين، الحماقي، يمن محمد حافظ، وآدم، هبة الله .(٢٠٢٢) .دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر في تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة المصرية: دراسة مقارنة بين "الهند والصين" بالتطبيق على قطاع المنسوجات .المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، ١(١)، ٦٣٥–٦٦٠.

مصطفى، إيمان على على ،(٢٠٢٢): التغير القيمى وصورة المرأة الريفية، مجلة الدراسات الإنسانية والأدبية، عدد ٢٦، ص- ص ٤٩٢- ٥٤٤.

نصار، هبة أحمد ، (٢٠٠٦): التمكين الاقتصادى للمرأة طريق للتقليل من الفقر، المؤتمر السادس للمجلس القومى للمراة، القاهرة.

**ثانيا: المراجع الأجنبية**

Arab Local Development Organization. (2018). Local councils and community participation. Cairo: ALDO.

Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO). (2023). The status of women in agrifood systems. Rome: FAO.

Kabeer, N. (1999). Resources, agency, achievements: Reflections on the measurement of women's empowerment. Development and Change, 30(3), 435–464. https://doi.org/10.1111/1467-7660.00125

OECD. (2020). Local governance and empowerment: Tools and mechanisms. Paris: OECD.

Rappaport, J. (1987). Terms of empowerment. American Journal of Community Psychology, 15(2), 121–148.

Todaro, M. P., & Smith, S. C. (2015). Economic development. Boston: Pearson.

UN Women. (2022). Economic empowerment of women. United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women. https://www.unwomen.org/en/what-we-do/economic-empowerment

World Bank. (2021). Women's economic empowerment in rural areas. Washington, DC: World Bank.

World Commission on Environment and Development. (1987). Our common future. Oxford: Oxford University Press.

Zimmerman, M. A. (1995). Psychological empowerment. American Journal of Community Psychology, 23(5), 581–599.